وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار
- إيليزي -
معهد الحقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

بعنوان:

الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة المحلية

تحت إشراف الأستاذ:

تحت إشراف الأستاذ:

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
عباس صادقي	أستاذ مساعد أ	المركز الجامعي إليزي	رئيساً
رشاشي نسيم	أستاذ مساعد أ	المركز الجامعي إليزي	مشرفا ومقررا
بن عزة حمزة	أستاذ مساعد ب	المركز الجامعي إليزي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

من إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني برضاها

وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسانة في هذا الوجود

**** أمي الحبيبة ****

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل إسمه بكل

افتخار أرجو من الله أن يطيل في عمرك ويقدرني

لأرد لك شيأ مما قدمته لي طول عمري

**** والدي العزيز ****

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

**** إلى أبنائهم وبناتهم الصغار ****

إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي

إلى من ساندوني في أيام الشدة

إلى أجمل اللحظات وأحلى الذكريات مع أصدقائي في الجامعة والعمل

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع أحمد

الإهداء

ها انا امسكت قلمي بأنامل أعياها التعب والأرق، انظر إلى مذكرتي بدموع الحزن والفرح في آن وأحد

فالفراق صعب بعد طول سنوات مليئة بالتعب و النجاحات

أتطلع لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والأمل المشرق

فإهدائي هنا ليس لتخرجي فقط

علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر " أبي الغالي"

إلى ملائكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود اليمن كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويبهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي" مسعودة – دليلة – خولة – محمد"

إلى من كانت سندي بعد أمي إلى قرة عيني إلى من خط خطواتي ويسرت لي الصعاب إلى من جسدت لي كل معاني الحب والإحرام زوجتي حفظها الله وأدامها لي.

إلى أجمل النجوم في سماء الطفولة أبنائي رعاهم الله

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي ومشرفي" رشاش نسيم" والذي قدم لنا كل ما يستطيع من علم ووقت حتى أنجزنا رسالتنا هذه.

إلى كل من نساه القلم وحفظه القلب.

أحمد

شكـــــر

وتقديـــــــــــر

نشكر الله الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع ويسر لنا أمورنا

طيلة فترة الدراسة وأمدنا بالصبر والإرادة

نتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور فلاك مراد الذي تشرفنا بإشرافه وتوجيهاته

كما نشكر أساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة هذا العمل.

كما نوجه خالص الشكر وتقديرنا إلى كل الأساتذة الذين درسونا في مرحلة الماستر.

والشكر والامتنان لكل من قدموا لنا يد المساعدة

لكل هؤلاء كافة تقديرنا واحترامنا

قائمة المختصرات

1-ج.ر: الجريدة الرسمية.
2-ص ص: من الصفحة.....إلى الصفحة.....
3-ط1: الطبعة الآولى

مقدمة

تعد الإدارة الإلكترونية بديل جديد بعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، إنطلاقا من التغيير الحاصل في مفاهيم الإدارة العامة ومضامين الخدمة العامة كمحصلة لتحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي إلى الشكل إلكتروني يرتكز بالأساس على التكنولوجيا الحديثة لتلبية المواطنين بشكل يزيد من رضى الأفراد على عمل الحكومات، وفي ظل هذه التطورات التي يشهدها العالم الرقمي وثورة الاتصالات والإنفتاح الكبير لنظم المعلومات، زادت أهمية إعتماد التقنيات والآليات الإلكترونية كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال الرقمنة، وفي هذا الإطار تعد الإدارة الإلكترونية أسلوب جديد ظهر كمصطلح معاصر نتيجة لتزايد إستخدام الحاسبوب وشبكاته والثورة المعلوماتية، بشكل عام يمكن للمؤسسات بإختلاف أنواعها و أنشطتها الإستفادة من تطبيقاتها وذلك نظرا لما توفره من وسائط مبتكرة ذات قدرة عالية على تخزين المعلومات وتبادلها من خلال الشبكة العالمية للمعلومات.

حيث أضحت الإدارة التقليدية بعملياتها و وسائله عاجزة على جعل الإدارات سواءا العامة منها او الخاصة متميزة في أدائها من حيث جودة الخدمة للمواطنين او حتى الإستجابة لمطالبهم بشكل مستمر، فالأخد بنظام الإدارة الإلكترونية يؤدي بالضرورة على زيادة الكفاءة و الفعالية للأجهزة العامة و الخاصة من خلال السرعة في الإنجاز وتوفير الوقت والجهد والتكاليف وكان لزاما على الإدارات الأخذ بهذا النظام و على راسها قطاع الإدارة المحلية من اجل تحسين جودة الخدمات العمومية المحلية وفقا لمبدا الرشاد في التسيير المحلي وتقليص الإجراءات و المعاملات الإدارية المتعلقة خصيصا بتسيير مصلحة الحالة المدنية والوثائق الأخرى الصادرة عنها، وبالتالي لا بد من رقمنتها من أجل تجاوز البط و التعقيد في تقديم الخدمات وتجنب الزحام و الوقوف في طوابير طويلة أمام موظفي المصالح الإدارية، والقضاء على مظاهر البيروقراطية الإدارية التي تؤرق المواطن و توتر علاقته مع الإدارة المحلية التي تحتل الصدارة في إهتمامات الدول والحكومات الساعية لتقديم أفضل الخدمات لشعوبهم، كونها تقوم بدور فعال في التنمية الشاملة، وقد وضعت بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع، أن قيام التنظيم الإداري على أساس الأسلوب المركزي وحده أمر لم يعد يتناسب مع التغيرات السريعة المتلاحقة في البيئة السياسية والإدارية والإقتصادية بالتالي فإن حتمية إصلاح وتطور الإدارة المحلية أصبح من أولويات الدولة والمجتمع.

طرح الإشكالية:

وبالنظر إلى تطور الحياة الإدارية وحاجة المؤسسات العمومية إلى تطور مجالات عملها ومواكبة أحدث التقنيات العلمية التي من شأنها عصرنة الإدارة كما يصطلح عليها البعض فإن الجزائر عمدت إلى العمل على تحقيق هذه الوسيلة لضمان السير الحسن لمؤسساتها، ومنه تتبادر إلى أذهاننا التساول التالي:

مامدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر؟

حيث يمكن تجزئة هذا السؤال الجوهري إلى جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية في الجزائر؟ وفيما تتمثل متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية؟

- ماهي آليات تطوير الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟
- ماهي مطلبات وتحديات التحول الرقمي في الإدارة المحلية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث متطرقة إلى موضوع غاية في الأهمية وهو الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تطوير وعصرنة الإدارة المحلية التي أصبحت أكثر مرونة وفعالية من خلال السرعة في إنجاز معاملاتها و مهامها، التسهيل على المواطنين لقضاء حاجياتهم الإدارية عبر كامل التراب الوطني إختصارا للوقت والجهد و المسافات.

يكتسي أيضا موضوع عصرنة الإدارة المحلية إنطلاقا من كون التحول نحو الخدمة العمومية الإلكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية، وتحسينها، والنهوض بجهودها فأهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر الأتية:

- جدية موضوع عصرنة الإدارة المحلية الذي ظهر مع العقد الأخير من القرن العشرين.
- قلة الدراسات حول موضوع عصرنة الإدارة المحلية مما يجعل هذا الموضوع يتصف بالغموض وعدم الوضوح لدى العديد من الدارسين، وبالتالي تكمن الأهمية في محاولة توضيح وتبيين فحوى هذا الموضوع وتأثيراته .
- أهمية العمل الإداري في المختلف الإدارات من خلال غسهامه في تحقيق أهداف المرجوة بالإشارة إلى كيفية تطويره وتفعيله.

أسباب إختيار موضوع الدراسة:

أ- الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع التي تؤدي إلى فهم الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.
- كوننا مواطنين نتعامل مع الإدارة الجزائرية تولدت لنا الرغبة لفهم دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية والأسباب والمعيقات التي تواجه هذا النظام الإلكتروني في الجزائر
- أهمية الموضوع خاصة بعد هيمنة التقنية الرقمية على تنظيم الإدارات.

ب-الأسباب الموضوعية:

- ما يجهله المجتمع بصفة عامة عن مواضيع عصرانة الإدارة المحلية .
- حداثة الموضوع.

أهداف البحث:

كل الأبحاث العلمية لها أهداف وغايات تصبو لتحقيقها وما قمنا بدراسة هذا الموضوع إلا لوجود مجموعة من الأهداف نسعى للوصول إليها ومنها:

- التعريف بالإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية.

- معرفة أهم المعيقات التي تواجه الإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية.
- إبراز اهم التحديات التي تواجها عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر.
- الخروج بتوصيات.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة لإعداد هذا البحث، أهمها ما يلي:

- نجد نقص في المراجع والكتب نقص الدراسات الخاصة بشرح المادة القانونية خاصة في إطار القانون الجديد للإدارة المحلية بالجزائر.
- أن موضوع الدراسة وفضلا عن أهمية يبحث في دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر فنظرا لسعة الموضوع لم نتعمق كثيرا في بعض جزئياته و لم نوفها حقها.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال وصف الإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية، وتحديد الآليات وجهود الدولة في إرساء هذا النظام من خلال التطرق لمختلف النصوص القانونية التي على أساسها تبنت الدولة دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي من اجل تحليل الأفكار والعمليات العلمية والنصوص القانونية الخاصة بموضوع البحث.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وفصلين يخلصان إلى خاتمة حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية ، وقسم بدوره إلى مبحثين الأول بعنوان مفهوم الإدارة الإلكترونية أما المبحث الثاني فقد تضمن مفهوم الإدارة المحلية، أما الفصل الثاني تضمن دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، اشتمل على مبحثين الأول تحت عنوان مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقتنا فيه إلى أفاق وتحديات عصرنة الإدارة المحلية إلكترونيا، وتنتهي المذكرة بخاتمة تعرض فيها مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية

تمهيد:

تواجه المنظمات على إختلاف مجالات نشاطها،تحديات متزايدة تفرض عليها السعي الدائم نحو التطوير والتحسين المستمر بهدف بلوغ مستويات أعلى من الكفاءة والفعالية وتعزيز قدرتها التنافسية ويعد التسارع الكبير في التطورات التكنولوجية، ولاسيما في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصال، من أبرز ملامح العصر الحديث، حيث أسهم في إحداث تحولات جوهرية في أساليب التسيير والتنظيم داخل المنظمات المعاصرة وقد أفرزت هذه التحولات نمطا إداريا حديثا يعرف بالإدارة الإلكترونية التي حققت إنجازات ملموسة وغير مسبوقة في تطوير الأداء الإداري، وتحسين أساليب العمل، والرفع من مستوى الخدمات المقدمة والعوائد المحققة، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري من أجل الوصول إلى تعريف دقيق بحيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول : ماهية الإدارة الإلكترونية.

المبحث الثاني : ماهية الإدارة المحلية في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية الإدارة الإلكترونية .

الإدارة الإلكترونية مفهوم حديث يشير إلى منهجية جديدة تقوم على الإستيعاب الشامل والإستخدام الواعي والإستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات والإتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات المعاصرة[1].

ومع التطور الكبير في كافة مجالات التكنولوجيا المعلومات، بدأت المؤسسات في إستخدام أحدث الإبتكارات التكنولوجية في المجال الإداري، وذلك بغية تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل من إستخدام الورق إلى أقل مايمكن، هذا ماأدى إلى ظهور مفهوم جديد يطلق عليه الإدارة الإلكترونية.

وإنطلاقا مما تقدم إرتأينا أن نستعرض بداية مفهوم الإدارة الإلكترونية (المطلب الأول) ثم التطرق إلى أهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية (المطلب الثاني) وبعدها نتحدث عن متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة الإلكترونية.

أدى التطور السريع تقنية المعلومات والإتصالات إلى بروز نموذج جديد من الإدارة في ظل التحدي أمام المؤسسات كي تحسن من مستوى أعمالها، وجودة خدماتها، وهو ماأصطلح على تسمية بالإدارة الإلكترونية والتي سنتطرق إلى مفهومها (الفرع الأول) ثم إلى الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية في (الفرع الثاني).

لمعرفة مفهوم الإدارة الإلكترونية لابد علينا أن نتطرق لمجموعة من العناصر المرتبطة بها والتي تشمل.

أولا:نشأة وتطور الإدارة الألكترونية.

ظهرت فكرة الحكومة الإلكترونية بصورة فعلية سنة 1992 في الولايات المتحدة الإمريكية، وذلك خلال الحملة الانتخابية للرئيس بيل كلينتين، حيث أعلن عن مشروع يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في نظام تسيير المرافق العامة، بالإعتماد على شبكات المعلومات السريعة على غرار شبكة الطرق السريعة، بما يسمح بربط مختلف الولايات الأمريكية ببعضها البعض.

وقد شكل هذا التوجه إنتقالا مهما للفكرة من المجال السياسي على المجال الإداري، مما أتاح للإدارة العامة فرصا واسعة لتحديث أساليب عملها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وعلى إثر ذلك سارعت عدة دول أوروبية إلى تبني نموذج الحكومة الإلكترونية وتطبيقه تدريجيا، من بينها السويد النرويج، الدنمارك، إيطاليا...الخ.

لا يختفي أن الدول الإسكندنافية كانت من أوائل الدول التي قطعت أشواطا متقدمة في مجال الإدارة الإلكترونية، وذلك في إطار سعيها إلى ربط المناطق النائية بالمراكز الحضرية والعواصم، فيما عرف بمشروع "القرى الإلكترونية".

وقد بدأت التجربة في المملكة المتحدة سنة 1989 من خلال مشروع قرية "مانشستر"، مستفيد من التجربة الدنماركية التي اعتمدت على مشاريع فرعية متعددة، وتم إنشاء مضيق "مانشستر"

[1] - علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية) عمان، دار النشر،2009)، ص32.

بوصفه مرحلة أولى ترمي إلى مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والعمرانية، ودخل المشروع حيز التنفيذ الفعلي سنة1991 ثم تعزز سنة 1992 بعقد مؤتمر «الألواح البعيدة" لمتابعة هذه المشاريع، كما تبنى مجلس لندن مشروع "يونتل" للاتصالات الرقمية، الذي ركز على جمع ونشر وتطوير المعلومات باستخدام الوسائط الإلكترونية، وإتاحة الوصول إلى قواعد البيانات عن بعد لاحقا، انتقلت هذه المبادرات إلى الولايات المتحدة الإمريكية سنة 1995 بولاية فلوريدا، قبل أن تنتشر في دول أخرى حول العالم.

شهدت الإدارة بمراحل انتقالية تميزت في بادي الأمر بجمود الهيكل التنظيمي، إضافة إلى التعقيد البيروقراطي نتيجة تضخم الأجهزة الإدارية و اتساع المستويات التنظيمية، وقد مرت بالمراحل التالية.

أولا: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة.

في هذه المرحلة ركزت المؤسسات على تحسين كفاءة الإدارة التقليدية مع البدء في تبني ممارسات رقمية أولية، إنطلقت الفكرة من مبدأ تمكين كل فرد من الوصول إلى الخدمات والمعلومات عبر وسائل تقنية بسيطة مثل:

- حصول الأفراد على نشرات الوزارات والمؤسسات عبر الشبكة الإلكترونية.
- إتاحة نماذج الاستثمارات للطباعة وإكمالها ذاتيا أو عبر الجهة المختصة.
- إستخدام الهاتف والفاكس لإرسال الوثائق واستقبالها و إجراء الاستفسارات.

وبذلك حققت هذه المرحلة توفيرا جزئيا للوقت و الجهد، و أتاحت إنجاز بعض المعاملات دون الحاجة إلى المراجعة المباشرة للقرارات الإدارية.

ثانيا: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة.

تمثل هذه المرحلة نقلة نوعية تم فيها التخلي التدريجي عن وسائل الإدارة التقليدية لصاع التحول الرقمي الكامل وترتكز على عدة ركائز أساسية:

- توفير البنية التحتية التقنية من أجهزة حاسوب وربطها بالشبكات.
- محو الأمية الرقمية للموظفين والمواطنين على حد سواء.
- تصميم و تقديم الخدمات الإلكترونية بشكل يتناسب مع:

1. طبيعة الخدمة المقدمة.
2. الفئات العمرية المختلفة للمستفيدين.
3. إحتياجات الشرائح المستهدفة من الخدمات[1].

الفرع الأول : تعريف الإدارة الإلكترونية.

لقد تعددت التعريف حول مفهوم الإدارة الإلكترونية من باحث لآخر.

يقصد بالإدارة الإلكترونية تبادل الأعمال والمعلومات بين الأطراف من خلال إستخدام الوسائل الإلكترونية بدلا من الاعتماد على إستخدام الوسائل المادية الأخرى كوسائل الاتصال المباشر.

يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مفهوما إداريا تقنيا جديد، برز نتيجة الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أحدث نقلة نوعية في عمل المؤسسات والإدارات وجعلها ذات جودة وكفاءة وفعالية عالية من حيث أدائها.

وهناك العديد من التعريفات الخاصة بالإدارة الإلكترونية التي تناولها معظم الدارسين في مجال علم الإدارة والفكر الإداري الحديث، والذي يهتم بمظاهر التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها في مجال العمل والتنظيمات الإدارية، ويعتبر أنها مثلت حلقة جديدة في بناء تصور حديث، ونموذج مبتكر للمنظمات مما نتج عنه تحولا جوهريا في أساليب معايير الأداء، ويؤثر بشكل مباشر على جودة الأداء، ومن التعاريف نذكر منها ما يلي:

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: إدارة الموارد المعلوماتية التي تعتمد على الأنترنت وشبكات الاتصال، وتميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاءة في إستخدام مواردها[2].

كما قام الأستاذ محمد سمير أحمد بتعريفها أيضا بأنها:

إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة لتعزيز دور الإدارة الإستراتيجية للمنشأة ورفع مستوى الأداء بها، كما أنها على تحقيق مايلي:

- تصميم وتنفيذ خطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الإنجاز أعمال المنشأة بما يساعدها على الوصول إلى تطبيق نموذج الأعمال الإلكترونية ككل في المستقبل.
- بناء وتدعيم علاقات وثيقة بين كل من المنشأة وعملائها وشركائها ومورديها تتم بالاستمرارية والفاعلية.

[1] الرزقي كتاف، الإدارة الإلكترونية و فعالية التنظيم في الإدارات العمومية الجزائرية، المجلة العلمية الجزائرية، تاريخ الإطلاع : 2026/01/18 على الساعة 11:58، ص https//www.asjp.dz/en/article/63026.06.

[2] ـ عبد الله سليمان العمار، الإدارة الإلكترونية والتحول الإلكتروني،(الرياض،مكتبة فهد الوطنية،2008)،ص 191.

عرفها علاء عبد الرزاق وخالد إبراهيم السليطي بأنها"الإستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات يتم معالجتها حسب خطوات معدة مسبقا[1].

عرفت أيضا الإدارة الإلكترونية بأنها «منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي إلى النمط الإلكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم قوية، تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف".

أما البنك الدولي يرى أن " الإدراة الإلكترونية مفهوم على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وبتغير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين مع المؤسسات التجارية مع الحكومة والسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني[2].

ويأتي هذا التعريف في الإطار الإرشادي للبنك الدولي، فينشر مبادئ الحكم الراشد بإعتبار أن الإدارة الإلكترونية هي إحدى وسائل تطبيقه.

وتبعا لهذا المعنى الواسع فإن الإدارة الإلكترونية لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الإنترنت فحسب، بل تشمل المحاولة الدائمة للحصول على أجود خدمة عمومية ومحلية من خلال الطرق الإلكترونية غير التقليدية في أي مكان وزمان، دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص.

أما التعريف الذي تبناه الإتحاد الأوروبي فهو أن الإدارة الإلكترونية "حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة بإستخدام الطرق المختلفة للإتصال مثل:الهواتف، الفاكس البطاقات الذكية، الأكشاك، البريد الإلكتروني والأنترنت، وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات[3].

وكما تعرف أيضا خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد ألية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة فيما بينها وبين المنظمات الأخرى، وما يميز هذا التبادل أنه تبادل غير ورقي لمعلومات والعمليات الإدارية وذلك بإستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات والبريد الإلكتروني[4].

كما يمكن صياغة تعريف للإدارة الإلكترونية بطريقة أخرى على أنها عملية مكينة جميع مهام، وأنشطة المؤسسة الإدارية بالإعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل إستخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع الدقيق للمهام والمعاملات لتكوين كل إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقا.

[1] -علاء عبد الرزاق السالمي،الإدارة الإلكترونية،(عمان،دار وائل للنشر، 2009)، ص32.

[2] - قوي بوحنية عبد المجيد رمضان،"الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد الخامس،العدد الأول(20016)، ص5.

[3]- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية2007م،1428ه،ص05.

[4] - بن تركي سمية، تأثير الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية (قطاع الجماعات المحلية نموذج)، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون إداري،سنة2018-2019، ص13.

كما تعرف بأنها عملية تغيير جذرية للأعمال والوظائف الإدارية، فهي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وذلك إنطلاقا من التغيرات الحاصلة في مفاهيم الإدارة العامة ومضامين الخدمة العامة المعبرة عن التحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي إلى شكل جديد ومعاصر يرتكز على الأنترنت لتلبية حاجيات المواطنين بشمل يزيد رضا الأفراد على ما تقدمه الحكومات ومؤسساتها من خدمات.

- **خصائص الإدارة الإلكترونية:**

مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وفي ضوء العولمة وإنتشار الاقتصاد الشبكي، وتزايد حدة المنافسة وتزايد الضغوط على المنظمات لتحسين الأنماط الإدارية والأنظمة التي تستخدمها، تزايدت أهمية الإدارة الإلكترونية والتي تتميز بالعديد من الخصائص ومنها:

- **زيادة الإتقان:** إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.
- **تخفيض التكاليف:** إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحويل فإن إنتهاج هذا النموذج من شأنه أن يوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.
- **تبسيط الإجراءات:** إن الحاجة للتحديث وعصرنة الإدارة جعل كل الإدارات تحرص على إستخدام الأمثل للمعلومات من أجل تلبية حاجات الأفراد بشكل مبسط وسريع[1].
- **إنها عملية إدارية**: وهذا يعني أنها لا تخرج عن نطاق خبرتنا الواسعة في الإدارة سواء تحديد الأهداف أو السياسات وإن كانت سريعة التغير.
- **السرعة والوضوح**: ضمان سرعة فائقة في إنجاز المعاملات وإرسالها وإستقبالها.
- **غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة**:حيث أن المؤسسة لها القدرة على إدارة تعاملاتها التجارية بكفاءة من أي موقع جغرافي دون الحاجة للتمركز في مكان البيع، وذلك بإستخدام أجهزة الكمبيوتر والتراسل الإلكتروني وه مايعرف بالوكيل الإلكتروني، حيث بإمكان أي فرد الحصول على إحتياجاته دون الخروج من منزله[2]
- **إنها إدارة بلا ورق:** حيث تعتمد على البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والوسائل الصوتية والأدلة والمفكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الإلكترونية.
- **إدارة بلا مكان:** والتي تقوم على الإجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية وإستخدام التليفون المحمول والعمل عن بعد والتعامل مع المؤسسات الإفتراضية.
- **إدارة بلا زمان:** تعمل على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة ولا تتقيد بحدود زمنية.
- **تقوم بالإعتماد على النظم المتطورة:** والبعد عن التنظيمات الجامدة، حيث المؤسسات الشبكية والذكية والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة.

[1] الرزقي كتاف، المرجع السابق، ص 06.

[2] - بن يطو رضوان وبشير شريف جمال، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية دراسة حالة المعهد ال وطني للتكوين العالي شبه الطيب خميس مليانة - عين الدفلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، سنة2021-2022، ص05.

- **الرقابة المباشرة:** أصبح بإمكان الإدراة الإلكترونية متابعة مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسعها أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور.
- **السرية والخصوصية:** توفر الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة، بواسطة برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور وهذا ما يجعلها تتفوق على الإدارة التقليدية.
- **تحقيق الشفافية:** الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، "إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والسلطات المسئولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية".
- **إدارة الملفات والوثائق بدلا من الحفظ والكتابة:**
- **تهتم بإكتشاف المشاكل بدلا من حلها.**
- **التركيز على الإجراءات التنفيذية والإنجازات.**

الفرع الثاني: الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

لاتحتاج إلى وقت طويل للمقارنة بين الإدارة الإلكترونية التقليدية وغالبا فإن الإدارة الإلكترونية تتميز عن الإدارة التقليدية بأنها تؤثر سلبا في فعالية أدائها ويمكن الوقوف على أبرز الفوارق[1].

- ✓ **الحفظ:**

كانت كثير من المعاملات الورقية في النظام التقليدي تتعرض للتلف مع مرور الوقت،أصبح الملف الإلكتروني الذي يضم المعاملة ضمن محتوياته محفوظا في مأمون من التلف في الموقع بالإضافة إلى تأمين كثير من جهات الإدارة الإلكترونية محتوياتها بإستخدام أكثر من وسيط الكتروني.

- ✓ **الضياع:**

هناك مشكلة يتورط بها المتعاملون لدوائر الإدارة التقليدية، ترتكز في إحتمال معاملاتهم بين المعاملات الأخرى أو ضياعها بين كومة أوراق القيت في سلة النفايات بالخطأ،إن المشكلة قد تكون كارثية بالنسبة إلى المراجع، وخاصة إذا كانت تلك الورقة تخص معاملة على الدرجة من الحساسية وكانت تبعات الحاق الضرر أو خسائر جسمية بصاحب المعاملة الذي لا يواجه إطلاقا مراجع الإدارة الإلكترونية، نظرا إلى أنه لا سبيل إلى فقدان أي بيان أو معاملة أو ملف من الملفات التي تم حفظها على شبكة الإلكترونية إلى القليل النادر.

- ✓ **الحماية:**

[1] - حسن محمد الحسين المناهج الخصائص، الإدارة الإلكترونية المتطلبات، الأردن، مؤسسة الاوراق للنشر والتوزيع بدون طبعة، ص47.

من مميزات الإدارة الإلكترونية التي لا تتوافر للإدارات التقليدية تأمين الشبكات الإلكترونية ببرامج حماية تضمن عدم تمكن أحد من الدخول إليها والتلاعب في ملفاتها ومعاملاتها بالحدف أو الإضافة.

المكان:

بعد حفظ المعلومات الورقية وتخزين ملفاتها التي قد تتجاوز أعدادها أرقامها تتخطى حاجز الأصفار السنة، من أكبر المشكلات التي تواجه الإدارة التقليدية، إذا ذلك ستضطر الإدارة إلى توفير مخازن ضخمة ، أما الإدارة الإلكترونية فإن هذا الأمر ما يدخل في حساباتها، حيث تتسع شبكاتها لملايين الملفات[1].

- ✓ **الإسترجاع:**

الحصول على معلومة أو معاملة من أحد الملفات الورقية للنظام التقليدي أمر بالغ الصعوبة نظرا إلى تكدس الملفات والمعاملات مما قد يحتاج إلى ساعات أو أيام فالأنتقال على الأرشيف للبحث عن ملف تائه بين مئات أو الآف الملفات رحلة شاقة.

- ✓ **التكاليف:**

نظام الإدارة التقليدي الورقي يكبد جهة الإدارة الكثير من التعقيدات في سبيل سعيها لحفظ تلك الملفات والمعاملات وصيانة مكان الأرشيف الذي تحفظ فيه يحدث هذا الوقت الذي لا يكلف الأمر فيه أكثر ثمن وسائط التخزين أو الشبكة التي حملت البيانات أو المعلومات أو المعاملات عليها دون حمل عناء صيانة ميدان أو حفظ أو تجديد.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية.

ومن أهمية و الأهداف الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي رؤيتها للإدارة على أنها مصدر للخدمات والمواطنين والشركات، فالزبائن أو العملاء يرغبون في الإستفادة من هذه الخدمات، لذلك فإن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى لتحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها:

الفرع الأول: أهداف الإدارة الإلكترونية.

لقد إختلف أراء الباحثين حول أهداف الإدارة الإلكترونية حيث حصلها البعض وذكر بأنها تتمثل في:

- ➢ تقليل تكلفة الإجراءات الإدارية و مايتعلق بها من عمليات.
- ➢ تقديم الخدمات لدى المستفدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية مختلف المناسبات الدينية والوطنية.

[1]- حسن محمد الحسين، مرجع سابق، ص41.

- القضاء على البيروقراطية وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به[1].
- إن أهداف الإدارة الإلكترونية عديدة وكلها تنصب في زيادة الكفاءة والفعالية من جهة وتخفيض تكاليف من جهة أخرى.
- تعزيز التواصل والتعاون بين الموطفين ومن جهة والعملاء والمستفدين من جهة أخرى من خلال بناء بيئة من الحوار المشترك.
- تقليص معوقات إتخاد القرار عن طريق توفير البيانات وربضها[2].
- تجميع البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحدة.
- الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل من مخاطر فقده.
- توسيع قاعدة البيانات الداعمة للإدارة العليا.
- إلغاء عامل المكان لإمكانية إرسال الأوامر والتعليمات و الإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية.
- تهدف إلى تفعيل الإدارة بشكل أكبر من خلال تكريس مبدأ الشفافية سعيا إلى إدارة أفضل للمصادر الاجتماعية والإقتصادية للمجتمع من اجل التنمية.
- تعمل على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيادي عاملة لها دور أساي في تنفيذ مشاريع الإدارة عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرات على المؤسسة والإستغناء على الموظفين غير الأكفاء وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد، وتقليل معوقات غتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها بدوائر صنع القرار[3].
- السهولة في متابعة وإدارة كافة الموارد.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة إيجابية لدى كافة العاملين
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا.
- الإنجازات بدل من المتابعة.
- إلغاء تأثير عامل الزمان ففكرة أخذ الإنجازات لإنجاز بعض المعاملات الإدارية تم الحد منها إلى أقصى حد ممكن.
- إلغاء عامل العلاقة المباشر بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات.
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصيص به.
- إلغاء نظام الإرشيف الورقي وإستبداله بنظام الأرشيف الإلكتروني الذي يحقق مرونة في التعامل مع الوثائق ونشرها لأكثر من جهة بكلفة أقل جهد ووقت.

ومما سبق يلاحظ تركيز هذه الأهداف التي قدمت للإدارة الإلكترونية على الجوانب المتصلة بعمليات الإصلاح الإداري كالقضاء على الروتين وزيادة فعالية الأدهزة الإدارية والتعامل الجيد مع طالبي الخدمة بشكل يدعم الثقة لدى عملاء الإدارة، حيث يسجل عدم إهتمامها بالمحددات البيئية والتي تنعكس على مستوى المردود المنتظر أن يحققه التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية بسبب المشاكل التي تفرزها هذه البيئة والتي تؤثر سلبا على محتوى ونوع الخدمات

[1]- فداء محمد حامد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دارة البداية العاشرون والموزعون ،عمان ،2012 ،ص51.

[2]- علاء عبد الرزاق، محمد الحسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل النشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص39.

[3]- عمار بوخوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006، ص197.

الإلكترونية، وجعل الأعمال الحكومية عرضة للتهديد ومخاطر الجرائم الإلكترونية كإتلاف المواقع والبيانات وتدميرها عن طريق الفيروس المعلوماتي[1].

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية.

تنحصر أهمية الإدارة الإلكترونية في القدرة على مواكبة التطور النوعي والكمي في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات فالإدارة الإلكترونية تمثل نوعا من الإستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرون، ومنه يمكن تلخيص أهمية الإدارة الإلكترونية في:

1. **فرض وتحديات تكنولوجيا المعلومات:** أحدثت تكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية في مختلف المجالات حيث فتحت أفاقا واسعة للإبداع والإبتكار، وساهمت في تحسين طرق معالجة البيانات وتخزينها وإسترجاعها بسرعة ودقة وهو ماانعكس إيجابا على الأداء الإداري[2].
2. **ثورة الأعمال(الأنترنت):** أدى إنتشار الإنترنت إلى إحداث تحول كبير في نماذج الأعمال حيث ظهرت أساليب جديدة للتعامل التجاري الإلكتروني، مما سهل عمليات التبادل التجاري وخلق سوقا عالمية مفتوحة تعتمد على السرعة والمرونة في تقديم الخدمات.
3. **العولمة:** تعد العمولمة من أبرز التحديات التي تواجه الدول، حيث أدت إلى إندماج الإقتصاديات وتوسع نطاق التبادل الدولي، وقد ساهمت الإدارة الإلكترونية في تمكين المؤسسات من التكيف مع هذه التحولات من تعزيز قدرتها التنافسية.

كما تبرز أهمية الإدارة الإلكترونية أيضا في القطاع الخص في أنه دائما هو السباق إلى كل جديد على مستوى كثير من الأصعدة وخاصة الصعيد الإداري، ويعود إلى إحترافية التي يدار بها القطاع الخاص، ويمكن إستعراض بعض الدوافع التي حفزت القطاع الخاص لنيل أسبقية الوصول إلى أسلوب الإدارة من خلال:

1. تتمتع الإدارات الإلكترونية بفعالية عالية في تخفيض النفقات التي تتكبدها الشركات والمؤسسات على تجهيز المتاجر وتشغيلها.
2. تعيين الإدارة الإلكترونية شركاتها ومؤسساتها على الإستجابة السريعة لما تحتاج إليه الأسواق من منتجات ذات مواصفات معينة، بفعل قاعدة المعلومات التي توفرها تلك الإدارات شركاتها ومؤسساتها عن رغبات السوق وأسعارها.
3. تسهم الإدارات الإلكترونية في زيادة القدرة التنافسية لدى الشركات أو المؤسسات، من خلال وقوفها الدائم على إحتياجات الأسواق ومعرفة رغبات المستهلكين وإشباع تلك الرغبات والإحتياجات.

أما الأهمية بالنسبة للقطاع العام فلا تقل حاجته إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام من المشكلات الإدارية مايدفعه دائما إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، يمكن

[1] - شهرزاد بولحية، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017، ص32.

[2] -سعد غالب ياسين،الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية،السعودية،معهد الإدارة العامة،2005، ص ص36.35.

إستعراض أهم النقاط الت يتؤكد حاجة القطاع الحكومي لتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية من خلال الأتي:

1. تختصر الإدارة الإلكترونية وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الإتصال بين الإدارات الأجهزة الجكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية وترشيد إستخدام الأوراق في المعاملات[1].
2. تحتاج الإدارات الحكومية إلى خوض تجربة الإدارة الإلكترونية، لزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في حركة التجارة العالمية.
3. تخفيف عبء إيجاد فرص جديدة للعمل عن كاهل الدولة، بفتح الباب أمام فرص العمل الحرفي الخارج بتشجيع المشروعات الصغيرة وتسويق منتجاتها.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المتطلبات التقنية: تتطلب الإدارة الإلكترونية توفر قدر كافي من التمويل من أجل إقتناء التجهيزات والوسائل المتطورة ومتابعه الصيانة الدورية لها وكدلك تدريب الكوادر البشرية وتأهيليا بشكل مستمر للتكيف مع التغير والتطور المستمر الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الصعيد العالمي من جهة والرقمي بالخدمة المقدمة وتحسين جودتها من جهة أخرى[2].

المتطلبات البشرية: التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية لايعني الإستغناء عن المورد البشري، الموارد البشرية التي لديها القدرات الفنية وتمتلك الخبرة والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وذلك عن طريق:

- ✓ إعداد وتهيئة المواطن قبل تطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- ✓ عقد ندوات ومحاضرات حول الإدارة الإلكترونية مع طرح برامج إعلامية لتثقيف أفراد المجتمع بالخدمات الإلكترونية[3].

المتطلبات القانونية والتنظيمية: وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لابد من تحديد العمليات الأزمة لتطبيق وتقديم الخدمات الإلكترونية عن طريق:

- ✓ تحليل العلميات والوظائف بالتفصيل.
- ✓ تحديد درجة الأهمية والمساهمة كل وظيفة في تحقيق الأهداف المطلوبة.
- ✓ إستبعاد العمليات الغير ضرورية بهدف تبسيط النظام وجعله متماشيا مع متطلبات التحول الإدارة الإلكترونية.
- ✓ تجهيز النسبة التنظيمية اللازمة للتعامل مع النظام الجديد[4].

يتضح هذا بأنه لابد من وضع إستراتيجية وخطة التأسيس لمشروع الإدارة الإلكترونية.

---

[1] حسين محمد الحسن،المرجع السابق، ص64

2 - رائفت رضوان عبد الباقي،الإدارة الإلكترونية،الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني،الجمعية السعودية للإدارة،الرياض،2006،ص04

3 - المجلس الأعلى للغة العربية، البرمجيات التطبيقية باللغة العربية، خطوات نحو الإدارة الإلكترونية، منشورات الصفحات الرزق العالمية، الجزائر، 2009، ص130.

4 -محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، ط1،دار الفكر الجامعي، مصر، 2006،ص 04.

المبحث الثاني: ماهية الإدارة المحلية في الجزائر.

الإدارة المحلية تشير إلى هيكل المؤسسات الحكم على المستوى المحلي في البلاد، تتألف الإدارة المحلية من مجموعة من السلطات والإدارات المحلية التي تتولى إدارة وتنظيم الشؤون المحلية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين في المناطق المحلية حيث يتم التطرق.

المطلب الأول:مفهوم الإدارة المحلية.

إن مفهوم الإدارة المحلية من أكثر المواضيع دراسة من طرف الباحثين والمفكرين لما يحتله من مكانة مهمة داخل المجتمعات، لذا سنتطرق إلى أهم ومختلف المحاولات لتحديد مفهمومه، مع دراسة أهم المحطات التاريخية لتبلور هذا المفهوم في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية.

الإدارة المحلية هي عملية توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الإقليمية والذي يعطي لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح السكان المحلين تحت رقابة السلطة المركزية[1].

كما تعرف على أنها " جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية من أجل تلبية إحتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة كلية أو المزج بين الإنتخاب والتعيين، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية[2].

وعرفها مسعود شيهوب على أنها النظام الذي يقوم على أساس جغرافي، حيث يقسم إقليم الدولة لوحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة، ترتبط فيما بينها بروابط التضامن وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب[3].

وعرفها عبد الرزاق الشيخلي على أنها مناطق محددة ومحدودة جغرافيا، تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحلين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية[4].

عرفت بأنها نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها، كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري اللامركزي، ويتم بموجبه إيجاد مجالس محلية منتخبة تقوم بإدارة شؤونها بإشراف الحكومة المركزية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي.

---

1 - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر،2014،.ص42 .

2- محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول: نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان،18-20 أوت 2003، ص09.

3- مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص4.

4 - عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 25.

تعتبر الإدارة المحلية أحد فروع الإدارة العامة، بإعتبارها أسلوبا إداريا يتم بمقتضاه توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في العاصمة، والهيئات الإقليمية أو الهيئات المرفقية أو الهيئات المصلحية على المستوى المحلي، مع تمتعها بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي مع بقائها خاضعة لوصاية السلطات المركزية، وهي تختلف عن الحكم المحلي المتواجد في الدول الإتحادية او الفيدرالية كون الإدارة المحلية نوع من اللامركزية الإدارية والحكم المحلي يعبر عن اللامركزية السياسية كما أن الإدارة المحلية ليست حديثة النشأة بل ظهرت منذ العهد العثماني بحيث قام العثمانيون بتقسيم الجزائر إلى مقاطعات إقليمية محلية هي "بايلك الغرب وعاصمتها وهران، بايلك الشرق وعاصمتها قسنطينة، بايلك التيطري وعاصمتها المدية،[1] ولتوضيح الأمور سوف نتناول الموضوع كالآتي الإستقلال إلى غاية ألآن.

أولا: البلدية.

منذ 1844 أقام ألإحتلال الفرنسي على المؤمن المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية مسيرة من طرف ضباط الإستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهيرة، غير أنه ومنذ 1868 أصبح التنظيم بالجزائر يتميز بوجود ثلاث أصناف من البلديات وهي: بلديات أهلية، بلديات مختلطة، بلديات ذات تصرف نام(العامة) .

وتلقت البلديات في الجزائر غداة الإستقلال نفس الأزمة التي تعرضت لها كل المؤسسات الأخرى والمتمثلة في هجرة الكفاءات افدارية الأوروبية و بالتالي وجود فراغ على المستوى الإداري، وبإنتظار إعداد قانون بلدي جديد حديث بعض الترتيبات محدودة المدى في الوقت الذي بدأت تظهر فيه على المستوى النظري فكرة جعل البلدية خلية أساسية، وتمثلت في هذه الترتيبات في الإصلاح الإقليمي والذي يعني تجميع البلديات بحيث صدر في 16 ماي 19-" مرسوم إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيف عددها إلى 676 بلدية بعد أن كان 1578 بلدية.

ثانيا: الولاية:

كلمحة تاريخية يمكن القول بأن مناطق وإقليم الجنوب كانت خاضعة إلى السلطة العسكرية بينما قسم الشمال إلى ثلاث عملات أو محافظات هي الجزائر، قسنطينة، ووهران مع غخضاعها نسبيا إلى قانون المحافظات في فرنسا وذلك منذ التقسيم الوارد بالمر الصادر في 15 أفريل 1845 إلى حين صدور المرسوم 601/56 المؤرخ في 28 جوان 1956 المتضمن الإصلاح الإداري في الجزائر بحيث مع نهاية الإستعمار كان هناك 15 ولاية و91 دائرة.

1-الولاية في الجزائر بعد الإستقلال:

نفس الشيء بالنسبة للتنظيم الولائي غداة الإستقلال فقد عرف هو الآخر أزمة حادة تمثلت ف إفراغه من العنصر البشري وعدم ملائمته مع الواقع الوطني الجديد(الإستقلال) إلا أن الإطار

[1] - محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص38-39.

القانوني بقي قائما بموجب القانون رقم 157/62 المؤرخ في 31ديسمبر 1962 الذي يتضمن تمديد سريان التشريع المعمول به إلى أجل غير محدد[1].

الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 المضمن قانون الولاية والذي يعتبر ثمرة الإصلاح الذي أدخل على نظام الولاية بحيث جاء في نص مادته الأولى" الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات الشخصية المعنوية والإستقلال المالي وذات إختصاصات سياسية وإقتصادية وإجتماعية تقافية وهي تكون أيضا مقاطعة إدارية للدولة.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة المحلية.

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها:

أولا: الشخصية المعنوية(الإعتبارية): حيث تعرف الشخصية المعنوية أو الإعتبارية على أنها مجموعة من الأشخاص و الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تماما كتلك المقررة للأشخاص الطبيعين، ويتم التعامل معها كما لو كانت شخصا حقيقيا، فهي لها حقوق وعليها إلتزامات وهي شخصية مستقلة من الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها ومايميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لأن هذه الأخيرة هي النتيجة الطبيعية لقيام المركزية، فالإعتراف بالشخصية المعنوية هو نتيجة حتمية ومنظمة للإعتراف بإستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة[2].

ثانيا: الإستقلالية الإدارية: وهي من أهم الخصائص التي تنتج بشكل عادي من الإعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته في المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، حيث لا يكفي وجود مصالح متميزة و منح الشخصية المعنوية للوحدة المحلية لقيان نظام الإدارة المحلية، إذ لابد أن يكون المجلس المحلي القائم على هذه المصالح مستقلا في ممارسة وظائفه الإدارية عن الحكومة المركزية، والإستقلال الإداري هو أيضا أن تنشىء أجهزة تتمتع بكل السلطات الأزمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وفقا لنظام رقابي معتمد من طرف السلطات المركزية للدولة[3].

ثالثا: الإستقلالية المالية: أن تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري بوجب الإعتراف لها بخاصية الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الإختصاصات الموكلة إليها وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن "يقوم المجلس الشعبي

[1] - سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة الفكر والقانوني والسياسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزئر3، 2021،ص76.

[2] محمد محمود طعامنة، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة،القاهرة، مجلة المنظمة العربية للتنميةالإدارية، العدد ألاول، سنة 2009 ص ص166.167.

[3] مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، 2005، ص12.

باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية".

وهناك خصائص أخرى نذكر أبرزها:

القدرة على وضع إستراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بإدارة نشاطه، ومن ثثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الإستراتيجية، مع محاولة إيجاد القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الإستراتيجي والمساهمة في بناء قاعدة وصية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على إستيعاب المعرفة، والعمل الجاد من أجل خلق الحالة الذهنية التي تسمح بإستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد المجتمع، بإضافة إلى وجود مصالح محلية خاصة بإقليم معين من أقاليم الدولة، تهم أبناء الإقليم بذاته أكثر من أهميتها بجميع مواطني الدولة[1].

المطلب الثاني: هيئات الإدارة المحلية في الجزائر.

هيئات الإدارة المحلية هي وحدات تنظيمية تدير الشؤون العامة على مستوى محلي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تحت إشراف الدولة والهياكل الرئيسية في الجزائر هي البلدية كقاعدة للمركزية والولاية كقاعدة إقليمية وتضم هيئات منتخبة (مجالس) وأخرى تنفيذية (الوالي).

الفرع الأول : الولاية (الجماعة الإقليمية).

أولا: تعريف الولاية: تعتبر الولاية هيئة أو مجموعة إدارية لا مركزية إقليمية في النظام الإداري الجزائري، بمعنى أن الولاية في التنظيم اللامركزي الإداري الجزائري وحدة أساسية في إطار نظام الحكم، وطبقا للمادة 08 من قانون الولاية.

ثانيا:التطور التاريخي للولاية:

1-مرحلة الإستعمار الفرنسي: خضعت الولاية في هذه المرحلة إلى التشريع الفرنسي وقد كانت تمثل دعامة أساسية أستندت عليها الإدارة الإستعمارية لفرض وجودها و بعث سياستها وهو ما عبر عنه ميثاق الولاية لسنة 1960، الذي اعترف أن الولايات المؤسسة في بلادنا أثناء الحقبة الإستعمارية كانت مجهزة بهياكل ظاهرة مشابه للولايات القائمة في فرنسا على الصعيد الإداري مع إختلافها من حيث الهدف.

لقد كانت الولاية تمثل سلطة دولة وحكومة أجنبية في بلادنا و متنكرة لأهدافنا و أمالنا ومصالح شعبنا، وفي شهر مارس 1848 صدر قانون يضم الجزائر إلى فرنسا وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات وهي الجزائر، قسنطينة، وهران يراس كلا منها والي ويساعده مجلس للولاية بنفس النمط الفرنسي، ثم أدخلت عليه تعديلات.

[1] - لمير عبد القادر، الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار- مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2004/2003،ص 18.

2-المرحلة الإنتقالية: ورثت الجزائر غداة إستقلالها بنية إدارية فرنسية تمثلت في المجلس العام كهيئة مداولة والمحافظ بإعتباره جهة تنفيذية، وعرفت المحافظات مرحلة صعبة بحكم هجرة الأوربيين غير أن الإطار القانون ظل ثابتا على حالة بسبب صدور القانون المشهور 31-12-1962 الذي مد العمل بالتشريع الفرنسي، و فرضت هذه الحالة تعزيز سلطة المحافظ و أنشأت بعض المؤسسات الإستشارية كاللجان الجهوية للتدخل الاقتصادي ز الاجتماعي و ذلك بناءا على طلب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، و الملاحظ أن هذه المجالس ضمنت ممثلين عن السكان غير أنهم معيين من قبل المحافظ و لم تكن تملك سلطة التداول[1].

3-مرحلة ما بعد الإستقلال: اعترف ميثاق الولاية لسنة 1969 أن نظام الولاية في الفترة الإستعمارية تميز بعدم الاستقرار و خدمة الإدارة الإستعمارية وتعقيد الأجهزة الإدارية وثقلها وإنعدام التنسيق، كما اعترف أيضا أن النظام الإداري الموروث لا يتلائم في جميع الأحوال مع الخيار الإشتراكي للدولة، و أن السلطة الثورية المنبثقة عن حركة19 جوان تعهدت إنظلاقا من أول بيان لها على تجديد جميع مؤسسات الدولة.

لقد صدر قانون الولاية الأول مع ميثاق الولاية، تضمن مقدمة و جوانب تاريخية تتعلق بالتنظيم الإداري أثناء العهد الإستعماري، كما أعلن هذا الميثاق الولاية على أنها الجماعة الملائمة جدا لبلورة الإدارة الشعبية و تعبئة الطاقات لتحضير الإختيار و افنتقاء وتجسيد قرارات السلطة المركزية.

4-مرحلة قانون الولاية لسنة 1990: صدر القانون الثاني للولاية بموجب القانون 09/09 المؤرخ في 1990/04/07 واستند من حيث المقتضيات إلى 12 نص بين أمر وقانون، و صدر في ضل مرحلة جديدة أرسى معالمها دستور 1989 الذي كرس التعددية الحزبية، و هو ما يعني أن التركيبة السياسية للمجلس الشعبي الولائي إختلفت عن المراحل السابقة و دخلت البلاد في مرحلة جديدة نوعيا، بحيث أصبح المجلس منتخب و هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب عمل السلطة العمومية، تقوم الولاية على هيئتين هما:

الوالي: يمثل جهاز عدم التركيز ويعد من المواطنين السامين للدولة، يعين بموجب مرسوم رئاسي، فيعتبر الوالي من جهة ممثلا للدولة ومن جهة ثانية ممثلا للولاية[2].

صلاحياته: وجدت النصوص التي حددت صلاحيات الوالي في قانون الولاية، وفي المرسوم التنفيذي المتعلق بالتعيين في الوظائف السامية تحت رقم 90-99 وعلى ضوء هذه النصوص، فإن الوالي يقوم كممثل للدولة بعملية التنسيق والرقابة بين مصالح الدولة في أداء مهامها المختلفة بإختلاف النشاط الممنوح لها.

المجلس الشعبي الولائي: مجلس منخب للتداول في شؤون الولاية.

ثانيا: المجلس الشعبي الولائي: هو جهاز يضم عدد من الأعضاء المنتخبيين عن طريق الإقتراع السري المباشر العام عدد الأعضاء يتراوح ما بين 33-55 عضو حسب عدد

[1] - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة01، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر سنة2012، ص ص، 117-115.

[2] - عمار عوابدي، القانون الإداري، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص115.

سكان الولاية، ويعمل المجلس الشعبي الولائي في ظل جهاز إداري متشكل من مكتب المجلس الشعبي للولاية الذي يقوم بالتحضير للمداولات ولجان مختلفة حسب مبدأ تخصيص العمل و تقسيمه.

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي:

- ✓ دراسة وضبط الشؤون العامة للولاية.
- ✓ إعداد الأراضي الفلاحية وتجهيزها وحمايتها من الفساد والتلف[1].
- ✓ إنشاء مرافق عامة والهيئات العمومية التابعة للولاية ويحدد طريقة سيرها.

رئيس المجلس الشعبي الولائي: يتم إنتخابه عن طريق الإقتراع السري وبأغلبية المطلقة وفي حالة عدم حصول أي مترشح على أغلبية المطلقة في الدورة الأولى تجري دورة ثانية، ويكون الإنتخاب بأغلبية النسبية، وفي حالة تساوي الأصوات يختار المترشح الأكبر سنا وبعد إنتخابه يقوم بإختيار مساعد له أو أكثر من المنتخبيين، ويمارس عدة صلاحيات، كما يقوم بتعيين أحد المساعدين لإنابته في حال غيابه كذلك لرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل بصورة دائمة يتشكل من موظفين يختارهم الرئيس من موظفي الولاية.

الفرع الثاني : البلدية (الجماعة الإقليمية الأساسية).

أولا: تعريف البلدية: تعتبر البلدية الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة فيما يتعلق بالخدمة العمومية والسياسات للدولة[2].

ثانيا: التطور التاريخي للبلدية:

لقد مرت الإدارة المحلية الجزائرية بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة الإستعمار و مرحلة الإستقلال:

1-مرحلة الإستعمار الفرنسي: منذ سنة 1844 أقام الاحتلال الفرنسي هيئات إدارية على مستوى المحلي عرفت "بالمكاتب العربية" تسير هذه المكاتب من ظرف ضباط فرنسيين بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على المقاومة الجماهيرية، وهكذا الصبح التنظيم البلدي في الجزائر يتميز بوجود ثلاثة أصناف من البلديات هي:

- ✓ البلديات الأهلية وهي البلديات المتواجدة في مناطق الجنوب والصحراء وفي بعض المناطق النائية في الشمال إلى غاية 1880، وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري إذ يتولى تسييرها الفعلي رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من أهالي المنطقة الذين تم تعيينهم تحت تسميات مختلفة.

[1] - ناصر قاسمي، الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيمي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2004-2005، ص282.

[2] - عبد الكريم مارك، المسير في شرح قانون البلدية الجزائرية، ط1، الجزائر، الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2003، ص30.

- ✓ بلديات مختلطة: وهي البلديات التي وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوربيين بالقسم الشمالي من الجزائر، وترتكز إداراتها على هيئتين أساسيتين وهما كلا من المتصرف وهو يخضع للسلطة للرئاسية وللحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية والتأديب واللجان البلدية والتي يترأسها المتصرف مع عضوية عدد من الأعضاء المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين الذين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية إستنادا إلى التنظيم القبلي القائم أصلا على أساس مجموعة بشرية التي تعرف محليا باسم" الدوار".
- ✓ البلديات ذات التصرف التام: وقد إقيمت أساسا في الأماكن و المناطق ذات التواجد الكثيف للأوربيين بالمدن الكبرى و المناطق الساحلية، وتخضع هذه البلديات إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر في 1884/04/05.

بمعنى تطلع البلدية بإعتبارها وحدة جوهرية للحكم والتسيير الإداري بمجموعة من المهام بينها تقديم الخدمات للمواطن وتنفيذ السياسات العامة، وتؤكد جل النصوص التشريعية التي تنظم البلدية ولكن بالنسبة لأهميتها فهي الخلية أو المركز الأساسي لإنطلاق عملية التنمية وجل النشاطات المحلية وتسير هذه الوحده من قبل هيئتين وهما:

رئيس المجلس الشعبي البلدي: يعين من طرف أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي البلدي، يتم تنصيبه في مدة أقصاها ثمانية أيام تحسب من تاريخ إعلان نتائج الإقتراع، بعد تشكيله يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية تتراوح مابين 2 و 4 أعضاء.

ومن بين صلاحياته نجد أنه يقوم بصفته ممثلا للبلدية بتمثيلها و التعبير عن إرادتها في كل التظاهرات الرسمية وكل الإحتفالات، وأما القضاء يحضر إجتماعات المجلس ويحافظ على أموال البلدية ويعد ميزانيتها، ويتولى تنفيذ ما بعد المصادقة عليها.

وبصفته ممثلا للدولة يقوم بتولى تحت سلطة الوالي بنشر وتنفيذ القوانين على تراب البلدية، والعمل على حسن سير النظام والأمن العموميين، والهسر على نظافة البلدبة والمحافظة على الأمن العام والسكينة العامة والطمأنينة بإعتباره سلطة من سلطات الضبط الإداري.

المجلس الشعبي البلدي: عبارة عن هيئة مداولة منتخبة بالإقتراع المباشر والسري من طرف سكان البلدية ويحدد الأعضاء بالنظر إلى عدد السكان، يجتمع دوريا في جلسة عادية علنية (3 أشهر) وفي جلسة إستثنائية تبعا للظروف ويساعده في أداء مهامه لجان مختصة تشكل تسيير ومعالجة القضايا المحلية المختلفة.

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

يقوم بالتصويت على الميزانية، و الإهتمام بالمصالح المتعلقة بالمحافظة على الأمن العمومي، والتصويت على الهيات تأمين ضبط الجنائز، المقابر.

المطلب الثالث: تحديات الإدارة المحلية التقليدية.

عند تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية تواجه العديد من التحديات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية التي تفرضها بيئة الإدارة المحلية والتي تتباين للمستوى الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة بكل ولاية أو بلدية ويمكن إيجاز أهم التحديات على النحو التالي:

1-غالبا ما يرتبط القول إلى نظام الإدارة المحلية الإلكترونية بالقرار السياسي المركزي، حيث أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية إتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى الأسلوب الإلكتروني لإن دورها تنفيذي فقط.

2-يتطلب تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية المشاركة بين كافة فئات المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين الأطراف في تقديم الخدمة الإلكترونية، لإلا أن نقص الوعي في المحليات يقف عائقا أمام هذه المشاركة.

3-نقص الموارد المالية للمحليات وتدني مستوى الأداء الحكومي وتركز جهود التنمية في المدن الرئيسية بإعتبارها واجهة الدولة دون النزول إلى مستوى المراكز التابعة للمحليات.

4-تعاني المجتمعات المحلية من مشاكل إقتصادية و إجتماعية مثل:

البطالة ونقص الإستثمارات و إنخفاض مستوى المعيشة ونقص الإمكانيات مما يجعل تركيز جهود التنمية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ول يدخل التطور التكنولوجي ضمن أولويات المواطن المحلي عن الإندماج في مجتمع المعلومات.

5-تعد المركزية الشديدة التي تعاني منها الإدارة المحلية من أهم التحديات التي تواجه الإدارة المحلية الإلكترونية، مما يتطلب تحقيق اللامركزية على المستويين الأفقي والراسي وذلك على النحو التالي:

المستوى الأفقي: من خلال تمكين المجالس المحلية من وضع الخطط والبرامج ونظم الإدارة والسياسات التي تتناسب مع ظروفها البيئية الخاصة، بهذا المعنى لا تتطلب تعديلات تشريعية وتنظيمية، إنما تتطلب مشاركة الوحدات المحلية في إتخاذ القرار.

المستوى الراسي: وذلك من خلال نقل السلطات والوظائف والمسؤوليات والموارد من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية، مما يتطلب إجراء تعديلات قانونية وتشريعية وهيكلية.

6-تعاني الإدارة المحلية من القصور في تدفق البيانات والمعلومات الواردة إليها من الوحدات المركزية، مما يعيق نجاح الإدارة المحلية الإلكترونية على مستوى المجتماعات المحلية.

خلاصة الفصل الأول :

إن الإدارة الإلكترونية تمثل أداة أساسية لعصرنة الإدارة المحلية، حيث تساعد على الإنتقال من الأساليب التقليدية إلى إدارة حديثة تعتمد على التكنولوجيا مما يحقق الكفاءة والشفافية ويخدم المواطن بشكل أفضل، رغم وجود تحديات مثل ضعف الإمكانيات أو نقص التكوين، ولتحقيق سير كافي الإدارة المحلية لابد من ذكر كل من مستوياتها المتمثلة في الولاية والبلدية والتعرف بأهم القوانيين ، وأهم ما يميز الإدارة المحلية في الجزائر وجود رقابة وصائية للسلطة المركزي مما يطرح فكرة الإستقلالية .

الفصل الثاني :

دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.

تعد الإدارة الإلكترونية ركيزة أساسية لعصرنة الإدارة العمومية في الجزائر، حيث تهدف إلى تحويل المعاملات الورقية التقليدية إلى خدمات رقمية سريعة وشفافية، ويساهم هذا التحول في تحسين جودة الخدمات العمومية، وتقليل البيروقراطية ومحاربة الفساد عبر التوقيع والتصديق الإلكترونيين مما يرفع كفاءة الأداء الوظيفي.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر بحيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول : مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الثاني :آفاق وتحديات عصرنة الإدارة المحلية إلكترونيا.

المبحث الأول: مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

نظرا لسلبيات الإدارة المحلية التقليدية، وإستفحال ظاهرة البيروقراطية والمحسوبية الإدارية والفساد الإداري، زيادة للتوجهات الجديدة للدولة الجزائرية نحو تغيير نمط التسيير للجماعات المحلية بإعتبار هذه الأخيرة الأقرب لإنشغالات المواطن وحاجياته، وكذلك إعتبارها الأداة الفعالة في تنفيذ مختلف البرامج الحكومية، كان لا بد

من عصرنة الإدارة المحلية لتواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة، للحد من المظاهر السلبية للإدارة التقليدية.

لذلك باتت عصرنة الإدارة المحلية أكثر من ضرورة امام هذه المعطيات الداخلية والإختلالات التي تعرفها الإدارة المحلية الجزائرية، وعليه لابد من الوقوف في الفصل الثاني على دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر بإعتباره مصطلح حديث التداول، لهذا سنتطرق إلى رقمنة الخدمات العمومية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى المشاريع الحكومية للتحول الرقمي، والمطلب الثالث نتناول فيه تقييم واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: رقمنة الخدمات العمومية.

تتمثل رقمنة مصلحة الحالة المدنية في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم إسترجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على المعلومات المدنية بصفة دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، او من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الإلكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها كما تمكن هذه التقنية تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية.

الفرع الأول: إستحداث السجل الوطني للحالة المدنية:

هدف مشروع عصرنة الجماعات المحلية إلى تحسين وتطوير مرفق الحالة المدنية وتسهيل إستخراج الوثائق الحالة التي تشكل أساس المرفق العمومي للبلدية، فالحالة المدنية أحد أهم محاور مشروع البلدية الإلكترونية، الذي كان دافعا لتعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون رقم 08/14[1]، من أجل تكريس السجل الآلي الإلكتروني الذي ربطت البلديات من خلاله بمختلف المؤسسات العمومية، إستحداث مكتب آلي بيومتري لإصدار وسحب شهادة ميلاد مرقمة ومؤمنة(شهادة ميلاد رقم 13، ورقم 12 وشهادة 12 أس)، وتم تقليص عدد وثائق الحالة المدنية بمرسوم تنفيذي[2]، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية مع تمديد صلاحية بعض الوثائق، مع الإعفاء الكلي من تقديم بعض الوثائق المسجلة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ومست إجراءات التحقيق كذلك تمديد صلاحية بعض وثائق الحالة المدنية، وتم تدارك أمر شهادة الوفاة إذ أصبحت غير منتهية الصلاحية لعدم تغير حالة المتوفي.

[1] -القانون رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المؤرخ في 1970/02/19 والمتعلق بالحالة المدنية، ج ر، العدد49، الصادر في 2014/08/20.

[2] -المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 2024/02/17 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر، عدد11.

وقد كانت المبادرة الأولى لإنشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية سنة 2014 عند إصدار المشروع لتعديل القانون المتعلق للحالة المدنية، على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية بموجب المادة 25 مكرر منه، ويرتبط بالبلديات والقنصليات والمصالح الإدارية الأخرى بالأخص مصالح وزارة العدل، ويمكن إعتباره من أهم إنجازات الوزارة في مجال رقمنة الإدارة العمومية[1]،حيث أدى إلى القضاء على معاناة المواطنين في التنقل إلى بلديات ميلادهم الأصلية لإستخراج وثائقهم خاصة شهادة الميلاد رقم 12، ويهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات، مع الإحتفاظ بالنسخ الورقية لهذه السجلات ضمن أرشيف البلدية حتى يتسنى العودة إليها مت دعت الضرورة لذلك (مثلا في حالة إكتشاف أخطاء في وثائق الحالة المدنية المستخرجة إلكترونيا أو في حالة تسجيل البيانات الهامشية على هامش عقود الحالة المدنية)[2].

الفرع الثاني: إستحداث المصلحة البيومترية.

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على محورين أساسيين يتمثل في إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، وجواز السفر البيومتري الإلكتروني، وفي إطار رقمنة البلدية تم إستحداث المصلحة البيومترية التي يتم على مستواها إصدار هذه الوثائق إضافة إلى مشروع الشباك الإلكتروني الموحد، ونوضح ذلك كما يلي:

أولا: مشروع الشباك الإلكتروني الموحد:

يعد هذا الشباك حل تقني يعمل على إستقبال مختلف طلبات الوثائق البيومترية وتسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية، وذلك بإستغلال الربط المباشر مع قاعدة معطيات الوثائق البيومترية والسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتم تعميم هذا المشروع على مستوى 1584 بلدية وملحقة بلدية إبتداء من 2019/03/25 بغية تحقيق الإجراءات والوثائق لطالبها وتقليص أجال المعالجة[3].

[1] - بلعتروس سمش الدين، حوكمة الإدارة العمومية والتكنولوجيات الحديثة، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02، ص179.

[2] - عبد الرؤوف عز الدين وفضيلة تواتي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية – دراسة حالة مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد14، العدد01.

[3] - نوال بلحربي، دور البلدية الإلكترونية في ترقية الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر 2020/2010- بلدية ترعي باينان بولاية ميلة أنموذجا- المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد17،العدد01 ،2022، ص ص 256،255.

ثانيا: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

في إطار عصرنة وثائق الهوية الوطنية، أعلنت وزارة الداخلية عن تطبيق نظام بطاقة التعريف الإلكتروني بالبلدية بإصدار تعليمة وزارية[1] حددت تاريخ إنطلاق إصدار بطاقة التعريف ب 2015/10/01، من أجل تسهيل الخدمة وتقريب الإدارة من المواطن.

حيث يرتبط هذا الأخير بالبلدية مقر سكناه، وقد أصدر المشرع سنة 2017 مرسوم رئاسي يتعلق بكيفيات إعداد هذه البطاقة وتسليمها وتجديدها، ونص في المادة 06 منه أن "تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني وتحتوي على شريحتين؛ تتضمن الشريحة الأولى معلومات غدارية ومعلومات تخص صاحبها وتتضمن الشريحة الثانية تطبيقة من أجل التحقق من صاحبها"[2]،لكن بعض الممارسات الإدارية الملاحظة على المستوى العملي تسيء إلى هذا التوجه القائم على إدماج التكنولوجيات الحديثة، حيث رغم أن إستخدام هذه البطاقة لا يختلف مطلقا عن إستخدام نظيرتها الورقية والذي يقتصر على الإستظهار، إلا أن بعض المؤسسات الإدارية تطلب من المواطنين تقديم نسخ عن بطاقات التعريف البيومترية وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الوثائق الإلكترونية التي يمكن أن تتلف شريحتها عندما تتعرض للإستخدامات الخاطئة وغير المناسبة[3].

ثالثا: جواز السفر البيومتري.

يعتبر جواز السفر وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا يحتوي بصفة خاصة على صورة رقمية وشريحة إلكترونية مطابقة للمعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، وإستخدام جواز سفر بيومتري يعد نقلة نوعية من شأنها التقليص الكبير في أوقات إنجاز المعاملات ةتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين[4].

وقد قيد المشرع الجزائري تمكين أي مواطن من السفر للخارج بإلزامية أن يكون حاملا لأحد سندات السفر التي حددها القانون رقم 03/14 [5]، والتي هي من نوع بيومتري أو قابلة للقراءة الألية،على أن تتولى المصالح الإدارية المختصة إعدادها وتسليمها.

---

[1] - تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 2015/2339 بتاريخ 2015/09/09 تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 204/15 المؤرخ في 2015/07/27 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

[2] - المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 2017/04/18 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج ر، عدد25 الصادر في 2017/04/19.

[3] - بلعتروس سمش الدين، مرجع سابق، ص179.

[4] - رزيقة مخناش،الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد02، جوان2020،ص231.

[5] - القانون رقم 03/14 المؤرخ في 20214/02/24 المتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر، عدد16، الصادر في 2014.

رابعا: رقم التعريف الوطني الوحيد.

جسدت هذه آلية رسميا سنة 2010، حيث خصص لكل مواطن جزائري والأجانب المولودين في الجزائر والأجانب المقيمين في الجزائر بصورة منتظمة رقما تعريفيا وطنيا وحيدا[1]يتشكل من ثمانية عشرة(18) رقمنا، تمثل هذه الأرقام موقعين إثنين يتضمنان البيانات المتعلقة بالجنس، الإشارة إلى العقد(مكرر، مكرر1، مكرر2، مفترض) الإزدياد في الداخل أو خارج الوطن وقت وإكتساب الجنسية الجزائرية ثلاث مواقع مخصصة للأرقام الأخيرة لسنة التسجيل في سجل الولادات، موقعين إثنين مخصصين للرقم التسلسلي لسجلات في السنة، موقعين آخرين يمثلان مفتاح الرقابة يستخدم هذا الرقم التعريفي من طرف المؤسسات والإدارات والهيئات، والتي تبنت أرقام تعريفية أخرى.

ويدخل ذلك في خانة تبسيط الإجراءات وتسهيلها، وقد إستخدم هذا الرقم التعريفي الموحد لاحقا في بطاقات التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري.

الفرع الثالث: تقديم خدمات إلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية.

حرصت الوزارة المعنية في السنتين الأخرتين على تقديم خدمات إلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية نذكر منها:

أولا: التسجيل الإلكتروني للحج.

منذ 2016 أصبح بإمكان المواطن التسجيل للحج إلكترونيا عبر كافة بلديات الوطن، عن طريق ملء إستمارة المعلومات الشخصية الموضوعة في متناول كل مواطن يبلغ 19 سنة أو أكثر، بهدف تحسين عملية التسجيل للحج وتم فتح موقع للتسجيلات مفتوح، ومكن من التسجيل ببلدية الإقامة أو على مستوى أي بلدية أخرى بعنوان بلدية الإقامة، على أن يحوز المعني على جواز سفر بيومتري، وإعتمدت وزارة الداخلية على تطبيقة وطنية لتسجيلات الحج موسم 2021/2020 أي لسنتين متتاليتين تتضمن العدد الإجمالي للمسجلين، على مستوى البلدية رجالا ونساء والحظوظ عن طريق الإنترنت وخانة خاصة بالطباعة بعدد الحظوظ بعد إنتهاء العملية وفتح الشبكة لهذا الغرض[2]

1 - المرسوم التنفيذي رقم 210/10 المؤرخ في 2010/09/16، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر، العدد 54، الصادر في 2010/09/19.

2 - نوال بلحربي، مرجع سابق، ص258.

ثانيا: تسجيل بعملية التضامن الخاصة بشهر رمضان.

منذ 2020 سخرت وزارة الداخلية تطبيقة خاصة بعملية التضامن خلال شهر رمضان من أجل صب إعانة مالية لفائدة فئات محددة قانونا، وربطت هذه التطبيقة بالشبكة الوطنية للحالة المدنية، فبمجرد كتابة إسم الشخص المعني تتوفر جميع معلوماته ويضاف لها رقم الحساب البريدي وعدد الأشخاص المتكفلين بهم لصب الإعانة المالية، فأصبح بذلك المواطن في غني عن إستخراج الوثائق المتوفرة إلكترونيا على مستوى مكتب الحالة المدنية.

إذن هذه بعض النماذج عن مشروع البلدية الإلكترونية الذي صرحت به الحكومة الجزائرية كأسلوب حديث تأمل أن يرفع مستوى الداء والكفاءة الإدارية من أجل تخفيف العبء على المواطن والمؤسسات، من خلال إدخال تطبيق بوابة الخدمات الإلكترونية الخاصة بكل بلدية يتم بواسطتها خدمة المواطن وتحسين العلاقة بينهم وبين إدارة البلدية وتزود بأحدث التطبيقات الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي وقد تم إفتتاح أول بلدية إلكترونية في الجزائر على مستوى المقر الغربي 500 مسكن بلدية باتنة تستند أساسا على تكنولوجيا الإعلام والإتصال من خلال آلية الشباك الإلكتروني وهي خطوة مهمة ومع ذلك فالدراسات الأكاديمية حول هذا المرفق أوضحت وجود عوائق إدارية وتنظيمية تعرقل هذا المشروع وتحول دون السير الحسن لهذا المرفق، فرغم المبذولة لم تنجح فعليا في القضاء على الأساليب التقليدية ويظهر تفشي واضح لمظاهر الفساد الإدارية على مستوى هذه البلدية[1]، وبالتالي رغم الجهود في توظيف التكنولوجيات الحديثة على مستوى الإدارة المحلية بالجزائر يبقى هذا التوظيف متوسط يؤكد على وجود علاقة إرتباطية طردية بين توظيف تكنولوجيا المعلومات بالإدارة المحلية وكفاءتها[2].

المطلب الثاني: المشاريع الحكومية للتحول الرقمي.

هناك عدة قطاعات كانت سباقة لتبني مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، كونها من القطاعات الحساسة التي تتخبط في مختلف المشاكل والعراقيل التي سببت الكثير من المشاكل للإدارة وحتى المتعاملين معها نتيجة الطرق البدائية التي كانوا يعتمدون عليها وإنتشار البيروقراطية والفساد، وحت ارتفاع معدل الجهد والوقت والتكلفة، ومن القطاعات التي حققت تطور ملحوظ في مجال الإدارة افلكترونية نجد:

الفرع الأول: برامج الحكومة الإلكترونية.

أولا: تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر.

تعرف البلدية الإلكترونية على أنها البلدية التي تستخدم تكنولوجيا الإعلام والإتصال من اجل تسهيل القيام بتعاملاتها اليومية، خاصة ما يتعلق منها بتقديم الخدمات للمواطنيين بها، وقد أثبتت البلدية افلكترونية نجاعتها على مستوى الدول المتقدمة في مجال التحويل الإلكتروني في

1 - بلعتروسي سمش الدين، مرجع سابق،ص 180.

2 - العلمي بن عطاء الله، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية-دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص347.

الجزائر،كان من بين المشاريع الكبرى إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، ومشروع البلدية الإلكترونية.

واخذت وزارة الداخلية والجامعات المحلية على عاتقها مسؤولية العمل على إنجاح هذا المشروع، وكان معلنا أن تشرع في إطلاق مشروع " الشباك الإلكتروني" أو "البلدية الإلكترونية ، صفر ورقة" عبر ثلاث بلديات نموذجية بالعاصمة، وتشمل في مرحلة أولى بلديات الدارالبيضاء، وبابا حسن والجزائر الوسطى عام 2017، على أن يتم تعميم المشروع على جميع بلديات العاصمة قبل نهاية 2017،ولتعمم لاحقا على جميع بلديات الوطن بداية عام 2018 .

وتتمثل أهداف مشروع الجزائر الإلكتروني في مايلي:

- تحسين ظروف الحياة للمواطنين، ونوعية ومردودية خدمات البلدية.
- تقريب الإدارة من المواطن، وتسهيل تعاملاته معها بتقليص الجهد والوقت والمال وإسترجاع ثقته في هيئته المحلية.
- التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلدية وتثمين تسيير الموارد البشرية.
- بناء قاعدة متينة للإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية بشكل عام.
- تسريع إستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية.
- ضبط مستوى الإطار القانوني[1].
- تسريع إستقبال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الشركات.
- تطوير أليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الإستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.
- تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال الذي يخص أمتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.
- إجراءات تنظيمية: أي ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع الأخذ بعين الإعتبار التجزبة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.
- الموارد المالية: حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار لذلك لابد من الإستغلال لكل مصادر التمويل.

[1] - بن عياش أسية، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع القانون العام، 2023، ص92.

نستنتج من خلال محاور هذا المشروع أن الحصول على المعلومات الرسمية ذات الطابع العام، لاسيما عن طريق الأنترنت من شأنه الإستجابة لإحتياجات المواطنين والمتعاملين الإقتصادين من المعلومات الضرورية لتادية النشاط الاجتماعي والإقتصادي، وبالتالي فإن إنشاء الحكومة الإلكترونية من أجل فعالية الإدارة وشفافيتها سيسمح بتقديم خدمات الإلكترونية كفيلة بتسهيل تفاعل المواظنين والشركات مع الإدارة العمومية، والبارز في تطبيق هذا المشروع على المستوى المحلي هو إنشاء مايعرف "بالبلدية الإلكترونية الذكية" والتي تمثل نمط جديد و متطور من الإدارة يتم من خلال رفع مستوى الإداء والكفاءة الإدارية و تسهيل مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والإعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطن، وضمن هذا النمط يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعامت الحكومية وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية كالأنترنت والهواتف الذكية بسرعة وفعالية، وبهذا يستغني المواطن الإحتكاك مع الموظفين و أبعاد التدخل البشري عن أداء الخدمة العمومية، ومنه القضاء على الممارسات البيروقراطية السلبية بالإعتماد على آلية التققيع الإلكتروني عن بعد للوثائق الإلكترونية وهو ما يساهم في ترقية نظام تسيير البلدية و طريقة تعاملها مع محيطها.

تمت تهيئة وتطوير الشبكة المحلية والتجهيزات و البرامج المختلفة على مستوى بلدية الجزائر الوسطى كمرحلة تجريبية من خلال:

- الشباك الوحيد الذي يضمن واجهة وحيدة بالنسبة للمواطن و خدمات سريعة متواصلة ومرنة.
- الشباك الوحيد الذي يضمن واجهة وحيدة بالنسبة للمواطن وخدمات سريعة ومتواصلة ومرنة.
- مراقبة ومتابعة تحصير وتنفيذ وإنجاز الحساب الإداري للبلدية.
- وضع نظام لتسيير النفايات والوقاية والصحة العمومية والبيئة.
- نظام إدارة التراث المحلي و نظام التخطيطي العمراني والطرقات والمساحات الخضراء.
- تسيير الجمعيات والشؤون الإجتماعية.

ليتم بعدها تطوير أنظمة أخرى مثل منصة الخدمات الإلكترونية، تسيير الشؤون الثقافية و الرياضية و التمهين، إدارة الصفقات العمومية، الموارد البشرية

الفرع الثاني: المنصات الرقمية. ونذكر منها

أولا: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

كثيرة هي صور إستغلال التكنولوجيات الحديثة في القطاع أو مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي، ويمكن إبراز أمثلة عنها وفقا مايلي:

- الإطلاع على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا جميع الجامعات والمراكز الجامعية على المستوى الوطني، وهذا ما يقرب كل الطلبة والأساتذه وجميع المواطنين منها.
- عمليات التسجيلات الجامعية بالوسائل الإلكترونية للطلبة الحاصلين على البكالوريا وتمنحهم الجامعة فرصة التسجيل عن طريق الإنترنت بملأ إستمارة إلكترونية يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا في المواقع الإلكترونية.
- الإتصال بالمكتبات الإلكترونية المركزية للجامعات بهدف السماح لكل من الطلبة والأساتذه بالإستفادة من خدماتها.

ثانيا: قطاع التربية الوطنية .

سجل قطاع التربية في الجزائر انفتاحا على تكنولوجيا المعلومات والإتصال كغيره من القطاعات الأخرى وإبراز ما قام به هذا القطاع من مبادرات الخدمة الإلكترونية كمدخل لترقية وما يقدمه للطلبة، ويمكن رصد أهم هذه الخدمات على مستويين:

- مستوى التعليم النظامي: هنا تسجيل مبادرات محتشمة لا تتعدى شكل الخدمات الظرفية مثل ما يتعلق بغلإعلان عن نتائج شهادة التعليم المتوسط، وشهادة البكالوريا على شبكة الهاتف النقال موبيليس أو على شبكة الأنترنت.
- مستوى التعليم عن بعد:يقدم هذا المستوى خدمات إلكترونية للطلبة الذين يتلقون دروس التعليم عبر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (التعليم بالمراسلة)، إذ يتيح الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد خدمات إلكترونية للمسجلين بالمركز، تتعلق بإمكانية التسجيل وسحب الإستمارة الإلكترونية، إضافة إلى التعريف بالمركز وفتح فضاء إلكتروني للإتصال به والإستعلام، مع توفير خدمات الدروس المقررة وفق المنهاج التربوي، وغيرها من خدمات تعليم الإعلام الآلي واللغات الأجنبية، كما يقدم الموقع جملة من الفروض والإمتحانات للتحميل إلكترونيا وغيرها من الخدمات.

ثالثا: قطاع العدالة.

بادرت وزارة العدل بإنجاز عدة مشاريع ذات بعد إستراتيجي في مجال عصرنة العدالة، تهدف أساس إلى ترقية أداء مرفق القضاء ومواكبة عملية التحول التكنولوجي والإرتقاء إلى مرحلة الخدمات الذكية وذلك من خلال الإستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال وقد تم[1]:

- إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني في المجال القضائي.
- إعتماد تقنية السوار الإلكتروني وهو عن آلية المراقبة الإلكترونية.

[1] - /www.mjusticedz بتاريخ 2026/02./03 على الساعة 10:00

- إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية (جلسات التحقيق والمحاكمات الوطنية والدولية) .
- تم إنجاز وتوسيع شبكة الإتصال الإلكتروني الداخلية لقطاع العدالة: إذ تم ربط كافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بواسطة الألياف البصرية ذات التدفق العالي، كما تم العمل على رفع تدفق الشبكة العنكبوتية، بما يتناسب ومختلف الخدمات العمومية المتاحة عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدي العدا
-

المطلب الثالث: تقييم واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الفرع الآول الإنجازات: شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الرقمنة خاصة منذ إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ومن أهم الإنجازات:

1. بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر الإلكتروني البيومتري.

إن إستراتيجية الإدارة الإلكترونية بالجزائر عملت على ضمان تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع، ومن هذا المنطلق عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى العصرنة وثائق الهوية والسفر وذلك عن طريق الوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن الذي يرتكز على محورين أساسيسن هما :

- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية.
- إطلاق جوازات السفر الإلكترونية والبيومترية[1].
- وبناء على هذه الإستراتيجية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإصدار المنشور إلى تحديد وتوضيح شروط وكيفيات تنفيذ الأحكام المتعلقة بدراسة ملفات الحصول على هذه الوثائق المؤمنة كما أوضح أن هذه الإجراءات تدخل حيز التنفيذ إبتداء من أول أفريل 2010 بالنسبة لطلب جواز السفر البيومتري والإلكتروني، وفي مرحلة لاحقة بالنسبة لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية كما أن هذا المنشور قام بالتذكير بالآجال التي حددتها المنظمة العالمية للطيران المدني(بحيث أن هذه المنظمة تلزم جميع الدول بإصدار جوازات السفر الشخصية (لا) يسجل الأبناء على جوازات سفر الأولياء)[2].

وفي إطار التكييف القانوني لسندات وثائق السفر مع التطورات الحاصلة في مجال إصدار جواز السفر البيومتري فقد عمت الجزائر على إصدار قانون يتعلق بسندات وثائق السفر وهو قانون رقم 14-03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 حيث ينص على:

1- وسيلة واعر، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2023، ص14.

[2] -قادة بن عبد الله نوال، افدارة الإلكترونية كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد10،العدد01 2020،ص224.

- إن هذا القانون يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات إعداد وتسليم سندات ووثائق السفر.
- لا يجوز لأي مواطن أن يحوز على أكثر من سند أو وثيقة سفر من نفس النوع.
- تحدد مدة صلاحية جواز السفر ب 10 سنوات وب05 سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل أعمارهم عن 19 سنة.

❖ يمكن طلب تجديد جواز السفر في الحالات التالية:

- خلال الشهر الستة السابقة لإنقضاء مدة صلاحيته.
  - في حالة التأكد إستحالة من وضع التأشيرات جديدة على الأوراق المخصصة لهذا الغرض

عند التصريح بفقدان جواز السفر بحيث يجب التبليغ المباشر عن الضياع أو الإتلاف أو السرقة لدى أقرب مصلحة للأمن عبر التراب الوطني، ولدى اقرب ممثلية دبلوماسية أو قنصلية جزائرية في الخارج في هذه الحالة تبعث نسخة من هذا التصريح فورا من قبل الممثلية الدبلوماسية او القنصلية المعنية على مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وذلك من أجل أن تقوم افدارة التي أصدرته بإتخاد التدابير اللازمة لجعله غير صالح[1].

- الإجراءات الإستعجالية التي أصدرته بإتخاذ التدابير اللازمة لجعله غير صالح.

✓ الحرص على تسليم الفوري لبطاقة التعريف الوطنية.
✓ الرفع من قدرات موزعات تخزين البيانات التي قاربت حد الإشباع.
✓ إطلاق موقع إلكتروني يسمح للمواطنين من متابعة مسار ملفاتهم.

2. رقمنة سجل الحالة المدنية.

تعتبر هذه العملية آلية من آليات تطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي ، حيث أنطلقت العملية التجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصنة قبل تعميمها تدريجيا على كافة التراب الوطني، كما أن الدولة وضعت الخطوة للعصرنة عن طريق إفتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر بالمقر الفرعي بحي500 سكن بباتنة وتعد أول بلدية مرتكزة أساسا على لتكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال ستسمح بسحب الوثائق افدارية خلال ثوان فقط وذلك عن طريق إستخدام الشباك الإلكتروني، وجاءت هذه الآلية نظرا لعدم غستطاعة المصلحة من تلبية طلبات المواطنين المتزايدة على شهادة الميلاد12 بالطرق التقليدية القديمة بإستعمال السجلات وهذا ما أدى بالضرورة إلى تنصيب أجهزة الإعلام الآلي على مستوى شبابيك الحالة المدنية بعد الإنهاء من عملية النسخ الضوئي لعقود سجلات الحالة المدنية كما أكد فروم "الإذاعة على أهمية رقمنه الإدارة من أجل تحسين الخدمة العمومية أما في مايخص الأخطاء الناجمة عن رقمنة سجل الحالة المدنية فلقط أوضح ألمين العام المكلف بالشؤون القانونية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية أن الإدارة ستتكفل بتصحيح الأخطاء

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/14 المتعلق بسندات وثائق السفر الصادرة 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادر بتاريخ 2014/05/13،ص4.

الواردة في وثائق الحالة المدنية من خلال التنسيق مع المحكمة مباشرة وذلك من أجل التخفيف على المواطن وهذا بالتأكيد ما سهلته عملية رقمنة سجل الحالة المدنية.

لهذا وقبل الشروع في رقمنه سجل الحالة المدنية قامت المصالح المعنية بإحصاء سجلات الحالة المدنية حيث تبين أنه هناك 210000 عدد سجلات الحالة المدنية في الجزائر تحتوي على 70 مليون عقد.

كما تجدر الإشارة إلأى ا، المصالح المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وضعت أجال محددة من اجل إنهاء هذه العملية والتي حددت بنهاية شهر مارس من سنة 2013 وذلك حسب الجدولة المحددة لها.

3. السجل الرقمي الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

في إطار تجسيد عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بعصرنة الإدارة ونظرا لما يعانيه المواطن من مشاكل وأعباء التنقل لمكان الميلاد لإستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصهم عن أساس السجلات فإنه يتبين من الضروري إنشاء السجل الوطني الوتوماتيكي للحالة المدنية، وقد إعتمدت هذه العملية كأحد أهم الأولويات المعنية للعصرنة لأنها ترمي إلى تحقيق المهام التالية:

- التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطن عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- ضمان تقريب الإدارة من المواطن عن طريق فتح ملحقات غدارية جديدة للحالة المدنية وربطها بواسطة ألياف البصرية مع موقر البلديات.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات وطنية تتكون احدث الحالة المدنية المسجلة مع جميع البلديات وكل الحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.

4. إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءت.

تتميز التقنية المستحدثة المتمثلة في المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية بأنها وسيلة إتصال مرئي ومسموع متعدد الأطراف يستطيع بمقتضاه شخصان أو أكثر من المشاركة في مناقشة أو حوار، وقد كرسها المشرع الجزائري لأهميتها بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، نتيجة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات الإتصال، والأمر15-02 مؤرخ في 23 فيفري 2015، يعدل ويتمم الأمر66-155 المؤرخ في 08 جوان1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية[1]، فعل القانونان أعلاه الحضور الإلكتروني بدلا من الحضور الفعلي للمتهمين في الجلسة وفقا لشروط توضح لاحقا وتحقق إستفادة مرفق العدالة منها، وتمكن هذه التقنية من تحقيق مبدأ الوجاهية

[1] - أمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 40 صادر بتاؤيخ 23 يوليو 2015.

دون الحاجة للوجود الفعلي للمتهم، إلى جانب المساهمة في تطوير المنظومة القانونية وفقا لتكنولوجيا العصر ومتطلبات نظامي التعاون القضائي والمساعدة القانون الدولية وجعلها جوازية في مادة الجنح إذ الأصل عند المشروع الجزائري المحاكمة العادية بحضور فعلي للمتهمين.

إشترط المشرع المادة 15 الفقرة 03 من القانون 15-03 أعلاه موافقة المتهم والنيابة العامة وشروط محددة في المادة 14 من القانون 15-03 أعلاه، يستدعيها بعد المسافة اوسير العدالة وضرورة إحترام القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية عن إستخدامها لهذه التقنية وضمان الوسيلة المستعملة لسرية الإرسال وأمانته، ووجوب تسجيل في دعامة إلكترونية تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات[1].

5-رخصة السياقة البيومترية:

تم إنجاز رخصة السياقة الجديدة وفق معايير المنظمة الدولية للتقييس رقم 18013 المتعلق بوثائق الهوية، حيث تتمثل في بطاقة ذات شريحة مصنوعة من مادة البوليكاريونات ذات خلفية مؤمنة وملونة بالوردي والأخضر والأبيض ذات شكل مستطيل طولها 85،6 ملم وعرضها 54 مم وسمكها 0،76 هم، كما أنها من النوع البيومتري الإلكتروني المقروءة آليا بواسطة شريحة إلكترونية ومنطقة للقراءة الآلية، وتحتوي على عناصر مؤمنة لضمان الإستعمال الأمثل لها، وتحتوي هذه الوثيقة على المعلومات الخاصة بهوية السائق، ومعطياته البيومترية المرقمنة، بما فيها صورته وإمضائه وبصمات أصابعه إضافة إلى المعلومات الإدارية الخاصة برخصة السياقة، كما تحتوي الشريحة افلكترونية على عنوان الرخصة، ومعلومات أخرى متعلقة به (رصيد النقاط، الوضعية القانونية للرخصة،) وعصرنة رخصة السياقة، وخدمات المرفق العام المتعلقة بها، ستجعل من هذه الوثيقة البيومترية الإلكترونية دون شك مؤشرا فعليا، لوضع نظام الرخصة بالنقاط، والذي يشكل أحد العناصر الأساسية لرسم السياسة الوطنية الجديدة للوقاية والأمن عبر الطرق.

كما تم غنشاء نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيومتري الإلكتروني والقابل للقراءة آليا بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان2018 حيث يتم إصدار رخص السياقة البيومترية الإلكترونية بالملفات الواردة في مديريات النقل الولائية والخاصة ب:

- السائقين الجدد الذين نجحوا في إختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.
- السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا.

يتم إيداع ملف يتضمن جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد لدى مديرية النقل، ويتم معالجة الملف المودع وفقا لإجراءات معينة تتمثل في:

[1] - ملكي درير، مرفق العدالة الإلكترونية في الجزائر بين ضرورة العصر وجائحة كورونا، مخبر الدولة والإجرام المنظم، مقارنة قانونية وحقوقية أبعاد إقتصادية وإجتماعية، المجلد 16، العدد 02، جامعة البويرة 2021، ص258.

تقويم المصلحة المكلفة بإصدار رخص السياقة فور إستلام الملف بحجز المعطيات البيومترية المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقة المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض، لتقوم بعدها بدعوة المعني بالمر بجميع الوسائل من أجل أخذ معطياته البيومترية وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الإلكتروني عبر الشباك الإلكتروني.

الفرع الثاني : النقائص(المعقيات): رغم ولوج الجزائر في عالم الإدارة الإلكترونية إلا أنه مازالت تعاني الإدارة العامة على مستوى المحلي نقائص ومعيقات تقف حاجزا أمام تحقيق بلدية الإلكترونية رقمية تتوفر فيها كل معايير الرشادة في تقديم الخدمة ومن بين هذه المعوقات مايلي:

1. **المعوقات البشرية:**

يعد العنصر البشري من أهم المقومات التي تقود إلى نجاح الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدراة المحلية، إلا أن هناك النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمرا تعاني منه أغلب الدول النامية[1]، والجزائر مثل غيرها من الدول النامية تواجه هذا المشكل على مستوى البلدية في ظل غياب المورد البشري المؤهل لتقديم خدمات عمومية ترقى لتطلعات المواطن، خاصة بعد تبني سياسة التوظيف القائمة على أساس عقود ما قبل التشغيل جعل الكم يغلب على النوع، بالإضافة إلى نقص الدوارات التدريبية على كيفية إستخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية .

ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض الموظفين، والتهيب من التعامل مع الأجهزة الإلكترونية.

عدم تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي لبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات.

عدم توافر الحافز القوي لدى الأفراد لإنجاح عملية التحول، وعدم إحساسهم بأنهم جزء من عملية التحول ونجاح مقاومة العاملين لتغيير والخوف من فقدان وظائفهم ومن ذلك تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن التغيير يشكل تهديدا لسلطتهم.

2. **المعوقات التقنية:**

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم قنوات التواصل عبر الأنترنت.
- عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها.
- غياب الوعي لدى موظفي الإدارة المحلية في الحفاظ على الأجهزة الإلكترونية بإعتبارها ليست ملكه الخاص.

1 - محمد السيد القزاز بدر، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص408.

- محدودية تدفق خدمات الأنترنت بالإدارة المحلية مما يشكل عائقا في تقديم الخدمات للمواطنين.
- تقديم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي نظرا للتطور السريع في هذا المجال.
- كذلك مسألة تبعية للدولة المتقدمة تكنولوجيا تعتبر من العوائق فعندما يتم تزويدهم بمختلف التقنيات التكنولوجية، خاصة التي تدخل بصورة أساسية في تكوين البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، وعند جلب الإدارة الإلكترونية لتطبيقها في بلدنا المتخلفة تكنولوجيا كذلك الإستيراد لتكنولوجية والتقنيات الحديثة دون البحث في كيفية صنعها، أو تطويرها يجعل البلدان العربية عامة، والجزائر خاصة، تبقى تعاني من التبعية المطلقة تكنولوجيا للدول المصنعة لمثل هذه الأنظمة الإدارية، وهذا ما بعرضها للخطر فيما يخص غستخدام هذه التقنيات في مختلف أجهزتها الإدارية، خاصة الحاسة منها، دون سابق معرفة لماهية تكوينها الفعلي أو الغرض الحقيقي.

3. **المعوقات الاجتماعية والثقافية:**

تتصل بالقيم و العادات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، فالمواطن الجزائري في ظل رداءة الظروف الاجتماعية المتعلقة بالبطالة والفقر ونقص الإمكانيات لا يكون لديه إهتمام بمجتمع المعلومات وليه ضمن أولوياته.

إضافة إلى إنتشار الأمية الإلكترونية في المجتمع الجزائري، حيث بقى المواطن الجزائري دائما في النظرة التقلدية القائمة على التوجه إلى البلدية لإستخراج الوثائق الإدارية بالرغم من إمكانية التعامل عن بعد عبر شبكة الأنترنت والمواقع المخصصة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، أي عدم وجود ثقافة معلوماتية لدى المواطن الجزائري مما شكل فجوة رقمية.

4. **المعوقات المالية:**

إن مشروع الإدارة الإلكترونية يتطلب أموال ضخمة من أجل توفير الوسائل الأزمة، وصيانة الأجهزة التي تتعطل، وجلب التكنولوجيات الحديثة، لكن من المتعارف عليه أن البلدية الجزائرية معظمها تعرف عجزا في الميزانية وتبقى مواردها المالية تعتمد بدرجة كبيرة على دعم الدولة، وهذا ما يشكل عائقا امام عصرنة الإدارة المحلية خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعيشها الدولة.

يتصل الجانب المالي بالنفقات المختلفة الخاصة بمشروع الإدارة الإلكترونية وتنفيذها ومتابعة تجسيدها وكذا ضمان إستمرارها، فالأمر لا يتعلق بإنشاء إدارة الإلكترونية، بل يتعداه على ضمان إستمرار عمل وأداء مفاعيل وأدوات هذه الإدارة وفق هذا الأسلوب العصري.

ولا شك في أن عدم توفير الأموال الضرورية لتحقيق مشروع الإدارة الرقمية يمثل معوقا حقيقا يصعب من مهمة القائمين على تحقيقه، وفي هذا الصدد يوجد من يذهب على

القول أنه "يلاحظ الإفتقار على الدعم المالي اللازم لتقنيات وتصميم برامج الإدارة الإلكترونية، وضالة المخصصات المالية المرتبطة بإنشاء المواقع الإلكترونية وكذا ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات، ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية وهو ما يحدد تقدم مشاريع التحول[1].

5. **المعقوقات الإدارية:**

- عدم وجود قيادة في الميزانية إدارية رشيدة ولديها قناعة بالتمسك بنمط الإدارة البيروقراطية بدلا من الفلسفة الجديدة للمكتب الإلكتروني بالإضافة إلى عوالق تشريعية قائمة على عدم وجود بيئة عملية الكترونية محمية وفقا لأطر قانونية.
- عشوائية التخطيط بدلا من الإعتماد على خطط وإستراتيجيات محكمة تساعد على مواجهة التحديات الحاصلة والتغيرات السريعة في محال التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق مختلف الإدارات العمومية.
- مقاومة التغيير: تحدث المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي عما أسماه "عراقيل نفسية تعيق الإنتقال من النمط التقليدي في التواصل بين مؤسسات الدولة وملحقاتها إلى المنطق الرقمي، وذلك بناء على معاينة ميدانية تؤكد عدم توفر الظروف المطلوبة لهذه التحولات في المجتمع الجزائري.
- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية.
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
- عدم إقتناع إدارة المؤسسة بضرورة الإدارة الإلكترونية او الحاجة إليها.
- الإختلاف في نظم الإدارة داخل الجهة الإدارية الواحدة، مما يعرقل التحول على أسلوب الإدارة الإلكترونية بشكل إنسيابي.

المبحث الثاني: آفاق وتحديات عصرنة الإدارة المحلية إلكترونيا.

تعد عصرنة الإدارة المحلية إلكترونيا (البلدية الإلكترونية) ركيزة أساسية لتحسين جودة الخدمات العمومية وتسهيل الإجراءات الإدارية، تهدف هذه العملية إلى تبني تقنيات حديثة لتقديم الخدمات بسرعة وفعالية مع تقليل التكاليف سنتطرق في المطلب الأول إلى دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء المحلي والمطلب الثاني التحديات التي تواجه التطبيق تم المطلب الثالث آليات تطوير الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء المحلي.

تلعب الإدارة الإلكترونية دورا أساسيا في تحسين الأداء المحلي من خلال إحداث تحول نوعي في أساليب العمل الإداري التقليدي، حيث تساهم بشكل مباشر في:

الفرع الأول: تسريع الخدمات.

[1] - تبون عبد الكريم، التحوول من لُدارة التقليدية على الإدارة الإلكترونية، المبررات والمعوقات، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد4، العدد 3، 2021، ص 77.

عبر رقمنة الإجراءات وتبسيط المسارات الإدارية مما يقلل من التعقيدات البيروقراطية ويختصر الوقت اللازم لإنجاز المعاملات سواء بالنسبة للمواطن أو للإدارة.

الفرع الثاني: تحسين العلاقة مع المواطن .

من خلال توفير قنوات تواصل رقمية فعالة تيح له متابعة ملفاته وطلب خدماته بسهولة وشفافية، إضافة إلى تمكينه من تقديم إنشغالاته وإقتراحاته في أي وقت وهو ما يعزز الثقة المتبادلة ويكرس مبدأ المشاركة في تسيير الشأن المحلي.

الفرع الثالث: تعزيز الشفافية.

تعمل الإدارة الإلكترونية على نشر المعلومات والقرارات الإدارية وإتاحتها للجمهور بشكل فوري وواضح، مما يحد من مظاهر الفساد الإداري ويعزز الرقابة المجتمعية والمساءلة، كما تساهم في تحسين كفاءة الأداء من خلال الإعتماد على نظم معلومات دقيقة تساعد في إتخاذ القرار بشكل أسرع وأكثر فعالية، وهو ماينعكس إيجابا على جودة الخدمات العمومية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التطبيق.

الفرع الأول: متطلبات التحول الرقمي في الإدارة الألكترونية في الجزائر

عرف مشروع "الجزائر الإلكترونية " الذي يعد أساس التحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر تأخرا لسنوات، ويشهد التحول نحو الإدارة المحلية الإلكترونية تباطؤ في الإجراءات، بما فيه مشروع البلدية الإلكترونية الذي يعرف بعض التأخر، ويعود هذا التأخر إلى عدم إنتهاج إستراتيجة واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، بدليل ضعف إستخدام الإنترنت وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال عبر كامل القطر الوطني، مما يجعلها بحاجة إلى تنفيذ إستراتيجة ذات أهداف كمية ونوعية محددة بوضوح، بناء على تطوير المؤشرات المتعلقة بالجدوى، النفاذ، والتحضير الرقمي، فضلا عن تعميم نشر التكنولوجيا الإعلام و الإتصال والتحضير الجدوى في ما يخص برنامج الحكومة الإلكترونية.

بالإضافة لذلك فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر يواجه تحديات عديدة من أهمها:

- ✓ مشكلة الدخول لشبكة، كيفية إستخدامها، صعوبة فهم المضمون، بسبب إنتشار الأمية الإلكترونية بكثرة.
- ✓ نقص أو قلة الموارد المالية المخصصة، وتركيز جهود التنمية في المناطق المحلية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين و إستبعاد إدخال التطور التكنولوجي ضمن أولوياتها.
- ✓ نقص الإمكانيات وإنتشار المشاكل المتعلقة بالفقر والبطالة وإنخفاض مستوى المعيشة، مما قد لا يساعده على الإندماج في مجتمع المعلومات[1].

[1] -أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر2007،ص63.

- ✓ ضعف البنية التحتية للمعلومات والإتصالات، ارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات الحديثة و ارتفاع تكلفة الاتصالات، وكذا صعوبة اللحاق بالتطور المستمر لتقنية المعلومات.
- ✓ عدم إقتناع القيادات الإدارية بفكر وبفلسفة الإدارية الإلكترونية وعد قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة الإدارة البيروقراطية.
- ✓ المخاوف المتعلقة بالأمن المعلوماتي، بسبب إمكانية إختراق المنظومة المعلوماتية، و ما يترتب عليه من فقدان خصوصية وسرية المعلومات وسلامتها، التزوير والتلاعب بالمعلومات، والتخريب المقصود للشركات.
- ✓ نقص التكوين والخبرة وضعف المعرفة الحاسوبية لدى الموظفين الإداريين وندرة التكوين المتخصص في التكنولوجيات الحديثة.
- ✓ قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية و الإستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة العالية.
- ✓ ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية هذا فضلا عن مشكل تمويل الجماعات المحلية بصفة عامة.
- ✓ التخوف من التقنيات الحديثة وعدم الإقتناع بالتعاملات الإلكترونية خوفا عما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات العامة مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقة الإئتمان حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاءها وعدم حذفها أو تدميرها.
- ✓ إن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية غالبا ما يرتبط بالقرار السياسي المركزي، إذ أن وحدات الإدارة المحلية لا تملك حرية إتخاذ قرار تحويل أعمالها إلى أسلوب الكتروني لأن دورها تنفيذي فقط، اما الإستراتيجيات فتوضع من خلال السلطة المركزية.
- ✓ عدم الجاهزية في إستخدام التكنولوجيا الرقمية، وضعف البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا التحول الرقمي.
- ✓ ضعف الجهود التوعوية والتحسيسية من جانب الدولة لترقية وعي المواطن وترسيخ ثقافة التحول الرقمي لديه.
- ✓ ضعف مشاركة المجتمع المحلي في تحقيق التكامل بين الأطراف المشاركة في تقديم الخدمة الإلكترونية، وقصور التوجه التسويقي للإدارات والمنظمات الحكومية، وعدم تركيزها على إحتياجات المواطنين ورغباتهم قد تؤدي لحدوث فجوة بين توجهات المخططين لبرامج الإدارة الإلكترونية وبين إتجاهات المواطين، وأيضا نقص الوعي السياسي في المناطق المحلية يقف عائقا أما تلك المشاركة.
- ✓ وعلى ضوء ما سبق، نجد أن الجزائر بذلت جهود لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية إلا أننا لا نزال متأخرين كثيرا في مجال عصرنة الإدارة المحلية مقارنة بدول أخرى إستثمرت في التكنولوجيا، وأنتقلت إلى مفهوم الحكومة الذكية، في عالم عد قرية الكترونية.

- ✓ ومن هذا المنطلق نرى بأن الإنتقال السليم إلى الإدارة المحلية الإلكترونية في الجزائر يستدعي تظافر جهود كافة المؤسسات التي ينبغي ربطها بشبكة معلومات ذات مصداقية ومزودة ببنوك معلومات، وبمشاركة المجتمع.

الفرع الثاني: متطلبات التحول الرقمي في الإدارة المحلية

تختلف متطلبات الإدارة المحلية حسب البلد والسياق المحلي، ولكن هناك بعض المتطلبات العامة المشتركة التي تساعد في عملية التحول الرقمي، ومن بين هذه المتطلبات مايلي:

البنية التحتية والإتصالات: توفر البنية التحتية التكنولوجية وشبكة الاتصالات القوية والموثوقة لدعم التحول الرقمي.
السياسات والتشريعات:وجود إطار قانوني وتشريعات تدعم التحول الرقمي وتوفر أمانا قانونيا للإستخدام الامن لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
المهارات والتدريب: توفير التدريب وتطوير المهارات للموظفين الحكومين ليكونوا قادرين على إستخدام التكنولوجيا الرقمية وإستخدام الأدوات والتطبيقات المختلفة بشكل فعال.
الأمان وحماية البيانات: توفير إجراءات أمنية قوية لحماية البيانات والمعلومات المحلية وضمان سرية وسلامة البيانات.
التواصل والتشارك: تعزيز التواصل والتعاون بين الإدارات المحلية والمزاطنين والأعمال الخاصة والجهات الأخرى لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات الرقمية.

الفرع الثالث: متطلبات التحول الرقمي في البنوك:

- ✓ البنية التحتية والتكنولوجية: يجب أن يتوفر في البنك الأجهزة والبرمجيات والشبكات الضرورية لتنفيذ العمليات الرقمية بكفاءة، يتضمن ذلك الشبكات اللاسلكية.
- ✓ الأمن السيبراني: يجب أن يكون هناك نظام قوي لحماية البيانات وضمان سلامتها من الإختراقات والهجمات السيبرانية ينبغي أن تتضمن هذه المتطلبات تطبيق إجراءات الحماية القوية مثل النسخ الإحتياطي، والتحقيق الثاني، والتشفير.

المطلب الثالث:آليات تطوير الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المواطن الجزائري كثيرا ما عان من مشاكل البيروقراطية وكثرة الوثائق الإدارية وضياع للوقت والتكلفة والأخطاء التي تمس الوثائق الإدارية، على مستوى مؤسسات الوحدات المحلية بما فيها البلدية الأمر الذي جعل من التغيير والإنطلاق في بوادر المكتب الإلكتروني أمرا ضروريا من أجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة وبتكلفة أقل هذا ما أدى إلى إدخال الإدارة الإلكترونية إلى الإدارة المحلية وفقا لآليات تتمثل في:

الفرع الأول: الآليات القانونية:

إن التحول من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية يتطلب مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة تتماشى التحول والتي تعتبر الأرضية التي يبنى عليها

مشروع الإدارة الإلكترونية، إضافة إلى إستخدام مفاهيم جديدة للقرارات الإدارية والعقود الإدارية، خصوصا مع إزدهار مايسمى بالتجارة الإلكترونية[1].

ولهذا كان ضمن برامج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 برنامج تطوير التشريعات والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات حيث صدر قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2005 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني[2]،تتويجا للعديد من النصوص التنظيمية التي سبقت صدوره على

مستوى قطاع وزارة الداخلية أين ظهرت عدة قوانين وتنظيمات خاصة بالوثائق البيومترية ومنها:

- القانون مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1435 الموافق ل24 فبراير سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر[3].
- القرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.
- القرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.
- القرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011، يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

الفرع الثاني: الآليات التقنية والتكنولوجية:

لا يمكن عصرنة قطاع الإدارة المحلية دون وجود الوسائل التكنولوجية والتقنيات الحديثة التي يحتاجها المكتب الإلكتروني لتقديم الخدمات للمواطنين وتتمثل في توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية والتي يقصد بها الجانب المحسوس في الإدارة الإلكترونية من تأمين وسائل الإتصال الحديثة[4]، بمعنى أن الإدارة لابد أن تعمل على تطوير شبكات الاتصالات لكي تحقق الهدف من إستخدام شبكة الأنترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسوب آلي ومعدات وأنظمة البيانات والبرامج وتوفير خدمات البريد الرقمي، وهذا ماجاء في محتوى مشروع الجزائر الإلكتروني تحت مسمى برنامج التطوير الفني.

الفرع الثالث: الآليات المالية:

[1] - طارق المجدوب، الإدارة العامة والوظيفة والإصلاح الإداري، الطبعة 01،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005، ص923.
2 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية البرلمان، قانون04/15، صادر في 2015/02/01، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد6 الصادر يوم 2005/02/10، ص6.
3 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 03/14 المؤرخ في 2014/02/24 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر في 2014/03/23،ص4.
4 - محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص71.

يحتاج أي مشروع إلى موارد مالية لإنجاحه وتوفير كل مستلزمات هذا المشروع، فالإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب موارد مالية هائلة لإنجاح هذا التحول[1].

خلاصة الفصل الثاني:

إن السلطات الجزائرية وتحديدا وزارة الداخلية سعت إلى عصرنة وحوكمة الإدارة المحلية بواسطة إستراتيجية مشروع الجزائر 2013 وكرست جهودها من أجل هذا المشروع من خلال إنشاء بوابات إلكترونية تهدف لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، ويعتبر مشروع البلدية الإلكترونية جزء من هذه الجهود إستراتيجية محورية يمكن من خلالها إضفاء نتائج إيجابية على عمل أجهزة البلدية ، ويحقق مقدارا من المصداقية والشفافية في العمل الإداري كما وساهمت تطبيقاته أو النماذج التي تطرقنا إليها لا سيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية ووثائق الهوية والسفر من الخدمات الأكثر طلبا من المواطنين في تحقيق قفزة نوعية وإنتقال مرحلي من إدارة عمومية خدماتها تقليدية لإدارة عمومية خدماتها إلكترونية.

1 - محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص72.

خاتمة

الخاتمة:

إن أسلوب الإدارة الإلكترونية الذي إعتمدته الإدارة المحلية نقطة إنطلاق جوهرية في تحسين الخدمات المتقدمة للجمهور، حيث سعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى رقمنة الإدارة العمومية المحلية على مستوى البلدية والولاية من خلال الأسلوب البيومتري الذي يتجلى أساس في رقمنة بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر، رخصة السياقة و البطاقة الرمادية كما ظهر دور الإدارة الإلكترونية في تخفيف العبء على المواطن من خلال التكفل بخدماتهم عن بعد لاسيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية، كما أدت الإدارة الإلكترونية على تغيير نمط العمل القائم على مستوى البلديات والولايات من جهة وعلى علاقاتها فيما بينها من جهة أخرى، خاصة في عملية تحويل الأعمال الإدارية اليدوية إلى أعمال إدارية إلكترونية.

مما ينجم عن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية من العديد من المبادئ الإنسانية كالمساوة، الشفافية، تفعيل المشاركة المحلية، محاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد الإداري، مع الرفع من مستوى أداء الموظفين العموميين المحليين وكذا تجديد مختلف الخدمات التي تقدمها للجمهور من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تقريب الإدارة والتقليل من نسب الأخطاء النشأة عن الكم الهائل من الوثائق، وبالرغم من هذه المميزات إلا أنه يحمل بعض الصور التي تظهر في غياب الثقافة الإلكترونية لدى المجتمع المحلي، كما أثرت سلبا على العامل النفسي والعلاقات بين الموظفين العموميين، وقد يكون نظام الإدارة الإلكترونية سببا في فشل الإدارة المحلية التي تكون فيها هذه الأخيرة تابعة للدول المتقدمة في حقل التكنولوجيا الذي يكون بدوره دافعا لفقدان الخصوصية المعلوماتية سواءا للفرد او الإدارة.

بالرغم من تواصل جهود الدولة الجزائرية في إرساء متطلبات الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية إلا أنه لا يزال في مراحله الآولى خاصة ما تعترضه من عراقيل متعددة على مختلف الأصعدة، والتي تحتاج إلة تحديات مناسبة لضمان الإنتقال الإيجابي نحو إدارة الكترونية محلية ناجحة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن مفهوم الإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية هو مفهوم فضفاض ذلك لشموليته وتنوعه وحداثته.
- إن إستخدام أسلوب الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية يساعد في التغليب على العديد من المشاكل التي تعيق السير الحسن للعمل الإداري كعامل الوقت والحواجز الزمانية والمكانية.
- إن التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية يتطلب القيام بمجموعة من الأهداف والتحديات إضافة إلى تطوير البنية المعلوماتية لتسهيل توافقها مع البنية الرقمية.
- يجب على الإدارات المحلية مواكبة التطورات الحاصلة والتي أفرزتها العولمة بجميع أشكالها وأن تستغلها لخدمة الإدارة.

- من خلال التحول نحو أسلوب الإدارة الإلكترونية اتضح أن هناك صعوبات تعرقل نجاح هذا المشروع ولتفادي ذلك يجب على الدولة تطبيق إستراتيجية واضحة مسايرة للمناهج الإلكترونية المطبقة في الدول الأخرى.
- الإدارة الإلكترونية مشروع غير قابل للإستنساخ أو التقليد لمجرد مواكبة العصر، وإنما هو نظام يقوم على إستراتيجية المواطن ولزيادة فرص النجاح وهي تمثل منهجا حديثا يقوم على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات حيث يتميز هذا المنهج الحديث بمميزات وخصائص عمن غيرها من المناهج.
- كما نستنتج أيضا أن الإدارة الإلكترونية في الجزائر تواجهها جملة من التحديات والمعوقات التي قد تؤثر على أستراتيجية تطبيقها ومن بين هذه المعيقات نجد:
- المعوقات الإدارية: كضعف عملية التخطيط في تطبيق الإدارة الإلكترونية وعدم القدرة في التغلب على الأسلوب التقليدي.
  - ✓ المعوقات المالية: تمثل ضعف الإعتمادات المالية الخاصة بإقتناء الوسائل الإلكترونية
- المعوقات المنية: تتمثل في الهاجس الأمن المعلوماتي كالإختراقات.

بناءا على ما سبق يمكن تقديم جملة من المقترحات التي ربما تساهم في دفع بوتيرة الإنتقال الرقمي للإدارة الإلكترونية بسرعة وظمأنينة والتي نوجزها فيما يلي:

- أصبحت الحلول الرقمية من الركائز الجوهرية في تطوير الإدارة المحلية وتعتبر الآلية المحورية التي تخدم المواطنين، وتحرك عجلة التنمية، وتحقيق الاقتصاد الرقمي، وتطوير الوظائف الإدارية، كالقضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- نشر التوعية بين المواطنين في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
- تأهيل البنية التحتية اللازمة لتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية.
- الإسراع في إيجاد حلول لمعوقات الحكومة الإلكترونية وذلك بتعميم التعاملات الإلكترونية في مختلف المؤسسات الوطنية، وفي الأخير تبين لنا من مجريات هذه الدراسة، توجه المختصين والخبراء في هذا المجال نحو إشتراط توافر متطلبات وإصلاحات شاملة، ومحاربة المعوقات وضرورة ظهور مجتمع معلومات، وهي بالأكيد من مكونات هذا المنهج الإداري الجديد، فهي وحدها الكفيلة بتطبيق هذا المشروع والإرتقاء به نحو التطور.
- إجراء أيام دراسية للموظفين قصد تعريفهم بكل التقنيات الجديدة للإدارة الإلكترونية والإيجابيات المترتبة على إستخدامها.
- ضرورة إهتمام المشرع الجزائري بمثل هذه المشاريع من خلال وضع قوانين لحماية البيانات والمعلومات والتي من شأنها تسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر:

أولا: المراجع العامة.

1-عمار بوخوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006
2-عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة01، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر سنة2012.
- طارق المجدوب، الإدارة العامة والوظيفة والإصلاح الإداري، الطبعة 01،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005
3-فداء محمد حامد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دارة البداية العاشرون والموزعون ،عمان ،2012.
4-جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر،2014
5-علاء عبد الرزاق، محمد الحسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل النشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
6-عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
7-محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، ط1،دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
8-محمد محمود طعامنة، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة،القاهرة، مجلة المنظمة العربية للتنميةالإدارية، العدد ألاول، سنة 2009.
9-علاء عبد الرزاق السالمي،الإدارة الإلكترونية،(عمان،دار وائل للنشر، 2009).
10-عمار عوابدي، القانون الإداري، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
11-حسن محمد الحسين المناهج الخصائص، الإدارة الإلكترونية المتطلبات، الأردن، مؤسسة الاوراق للنشر والتوزيع بدون طبعة.
12-عبد الكريم مارك، المسير في شرح قانون البلدية الجزائرية، ط1، الجزائر، الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2003.
13-محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
14-مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
15-سعد غالب ياسين،الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية،السعودية،معهد الإدارة العامة،2005.
16-عمار بوخوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006.

17- عبد الله سليمان العمار، الإدارة الإلكترونية والتحول الإلكتروني،(الرياض،مكتبة فهد الوطنية،2008).
18-محمد السيد القزاز بدر، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016،
19-أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر2007.

20-محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانيا: المراجع المخصصة.

أ-الأطروحات والمذكرات الماجستير.

-مذكرات الدكتوراة.

1-العلمي بن عطاء الله، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية-دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019.

2-بلعتروس سمش الدين، حوكمة الإدارة العمومية والتكنولوجيات الحديثة، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02.

3-بن عياش أسية، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة داكتزراه، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع القانون العام، 2023.

4-شهرزاد بولحية، الإدارة الإلكترونية ووسائلها القانونية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017.

5-ناصر قاسمي، الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيمي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،2004-2005.

-مذكرات ماجستير.

1-حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية2007م،1428ه.

2-لمير عبد القادر، الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار- مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2004/2003.

-مذكرات ماستر.

1-بن تركي سمية، تأثير الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية (قطاع الجماعات المحلية نموذج)، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون إداري،سنة2018-2019.

2-بن يطو رضوان وبشير شريف جمال، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية دراسة حالة المعهد ال وطني للتكوين العالي شبه الطيب خميس مليانة - عين الدفلة كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، سنة2021-2022.

ب-المقالات.

-المقالات العلمية.

1-سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بغفدارة المحلية دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة الفكر والقانوني والسياسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزئر3، 2021.

2-مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، 2005.

قوي بوحنية عبد المجيد رمضان،"الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد الخامس،العدد الأول(20016).

1-عبد الرؤوف عز الدين وفضيلة تواتي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير جودة الخدمات العمومية – دراسة حالة مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد14، العدد01.

2-نوال بلحربي، دور البلدية الإلكترونية في ترقية الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر 2020/2010- بلدية ترعي باينان بولاية ميلة أنموذجا- المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد17،العدد01 ،2022.

3-رزيقة مخناش،الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد02، جوان2020.

4-قادة بن عبد الله نوال، افدارة الإلكترونية كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد10،العدد01 ،2020

5-رائفت رضوان عبد الباقي،الإدارة الإلكترونية،الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني،الجمعية السعودية للإدارة،الرياض،2006

6-المجلس الأعلى للغة العربية، البرمجيات التطبيقية باللغة العربية، خطوات نحو الإدارة الإلكترونية، منشورات الصفحات الرزق العالمية، الجزائر، 2009

7-ملكي درير، مرفق العدالة الإلكترونية في الجزائر بين ضرورة العصر وجائحة كورونا، مخبر الدولة والإجرام المنظم، مقارنة قانونية وحقوقية أبعاد إقتصادية وإجتماعية، المجلد 16، العدد 02، جامعة البويرة 2021، ص258.

8-تبون عبد الكريم، التحوول من الإدارة التقليدية على الإدارة الإلكترونية، المبررات والمعوقات، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد4، العدد32021

9-وسيلة واعر، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2023.
10-محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول: نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان،18-20 أوت 2003.

11-الرزقي كتاف، الإدارة الإلكترونية و فعالية التنظيم في الإدارات العمومية الجزائرية، المجلة العلمية الجزائرية تاريخ الإطلاع: 2026/01/18 على الساعة11:58 https//www.asjp.dz/en/article/63026

ثالثا: -النصوص القانونية.

-القوانين والأوامر.

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 03/14 المؤرخ في 2014/02/24 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر في 2014/03/23.
2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية البرلمان، قانون04/15، صادر في 2015/02/01، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد6 الصادر يوم 2005/02/10.
3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/14 المتعلق بسندات وثائق السفر الصادرة 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادر بتاريخ 2014/05/13.
4-أمر رقم 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 40 صادر بتاؤيخ 23 يوليو 2015.

5-القانون رقم 03/14 المؤرخ في 20214/02/24 المتعلق بسندات ووثائق السفر، ج ر، عدد16، الصادر في 2014.

6-القانون رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المؤرخ في 1970/02/19 والمتعلق بالحالة المدنية، ج ر، العدد49، الصادر في 2014/08/20.

7-تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية رقم 2015/2339 بتاريخ 2015/09/09 تتعلق بشروط وكيفيات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 204/15 المؤرخ في 2015/07/27 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية.

-المراسيم التنفيذية.

1-المرسوم التنفيذي رقم 210/10 المؤرخ في 2010/09/16، المتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج ر، العدد 54، الصادر في 2010/09/19.

2-المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 2017/04/18 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج ر، عدد25 الصادر في 2017/04/19.

3-المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 2024/02/17 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج ر، عدد11.

المواقع الإلكتروني:

www.mjusticedz/ بتاريخ 2026/02./03

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الإهداء	أ
شكر	ب
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية	
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية	6

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	6
الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية	8
الفرع الثاني: الفرق بين الإدارة التقليدية والإلكترونية	12
المطلب الثاني: أهداف وأهمية الإدارة الإلكترونية	13
الفرع الأول: أهداف الإدارة الإلكترونية	13
الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية	15
المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.	16
المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية.	17
الفرع الثاني: خصائص الإدارة المحلية.	19
المطلب الثاني: هيئات الإدارة المحلية في الجزائر.	20
الفرع الأول: الولاية (الجماعة الإقليمية).	20
الفرع الثاني : البلدية (الجماعة الإقليمية الأساسية).	23
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر	
المبحث الأول: مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر	27
المطلب الأول: رقمنة الخدمات العمومية	28
الفرع الأول: الحالة المدنية الإلكترونية	29
الفرع الثاني: إستحداث المصلحة البيومترية.	30
الفرع الثالث: تقديم خدمات إلكترونية في مجال الشؤون الاجتماعية.	30

المطلب الثاني: المشاريع الحكومية للتحول الرقمي.	**33**
الفرع الأول: برامج الحكومة الإلكترونية.	**34**
الفرع الثاني: المنصات الرقمية. ونذكر منها	**36**
المطلب الثالث: تقييم واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر.	**38**
الفرع الآول الإنجازات	**38**
الفرع الثاني : النقائص(المعقيات)	**42**
المبحث الثاني: آفاق وتحديات عصرنة الإدارة المحلية إلكترونيا	**44**
المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء المحلي.	**45**
الفرع الأول: تسريع الخدمات	**45**
الفرع الثاني: تحسين العلاقة مع المواطن	**45**
الفرع الثالث: تعزيز الشفافية	**45**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التطبيق.	**45**
الفرع الأول: متطلبات التحول الرقمي في الإدارة الإلكترونية في الجزائر	**45**
الفرع الثاني: متطلبات التحول الرقمي في الإدارة المحلية	**46**
الفرع الثالث: متطلبات التحول الرقمي في البنوك	**47**
المطلب الثالث: آليات تطوير الإدارة الإلكترونية في الجزائر	**47**
الفرع الأول: الآليات القانونية	**48**
الفرع الثاني: الآليات التقنية والتكنولوجية	**48**
الفرع الثالث: الآليات المالية	**49**
الخاتمة	**51**
قائمة المراجع و المصادر	**54**

ملخص:

ملخص الدراسة:

إن تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية جاء كنتيجة للضرورة الحتمية التي فرضتها تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و اوجبت التخلي عن الأساليب التقليدية والورقية

المعمول بها في ظل الإدارة التقليدية، محدثة بذلك إصلاحات جذرية على مستوى الإدارات العمومية المحلية بتبني أسلوب الإدارة الإلكترونية في البلديات والولايات و رقمنة خدماتها.

وعلى هذا الأساس يعد مشروع الإدارة الإلكترونية من المشاريع الناجعة لما تلعبه من دور فعال وإجابي في عصرنة الإدارة المحلية وخدماتها الإدارية، إلا أنه يرتقي بعد إلى درجة الكمال نظرا لما تعتريه من حواجز ومعوقات الأمر الذي يستلزم وضع حلول مناسبة أما كل مايحول دون ذلك.

الكلمات الإفتتاحية: الإدارة الإلكترونية، الإدارة المحلية، عصرنة الإدارة المحلية.

Study summary:

The application of e-government at The local government level came as a result of the inevitable necessity imposed by information and communication technology, which required abandoning the traditional, paper-based methods used under traditional administration.

This brought about radical reforms at the level of local public administrations by adopting e-government in municipalities and provinces and digitizing their services.

On this basis,the e-government project is considered one of the successful projects due to its effective and positive role in modernizing local administration and its administrative services, However, it has not yet reached perfection due to the barriers and obstacles it faces, which necessitates finding appropriate solutions for everything that prevents it.

Key words : E-government,local administration, modernization of local adminstration.